



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير - البيض -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إدارة مالية

بمعنوان:

أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز فرع "البيض"-
2022 - 2018

تحت إشراف أستاذة:

سداوي نورة

إعداد الطلبة:

- شطي عبد الصمد

- مقدم صادق

أعضاء المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الاستاذ
مشرفة	المركز الجامعي نور البشير البيض	د سداوي نورة أستاذة محاضر " ب "
رئيس	المركز الجامعي نور البشير البيض	ا.د مداني حسيبة أستاذة التعليم العالي
مناقش	المركز الجامعي نور البشير البيض	ا.د سايح حمزة أستاذ التعليم العالي



شكر وتقدير

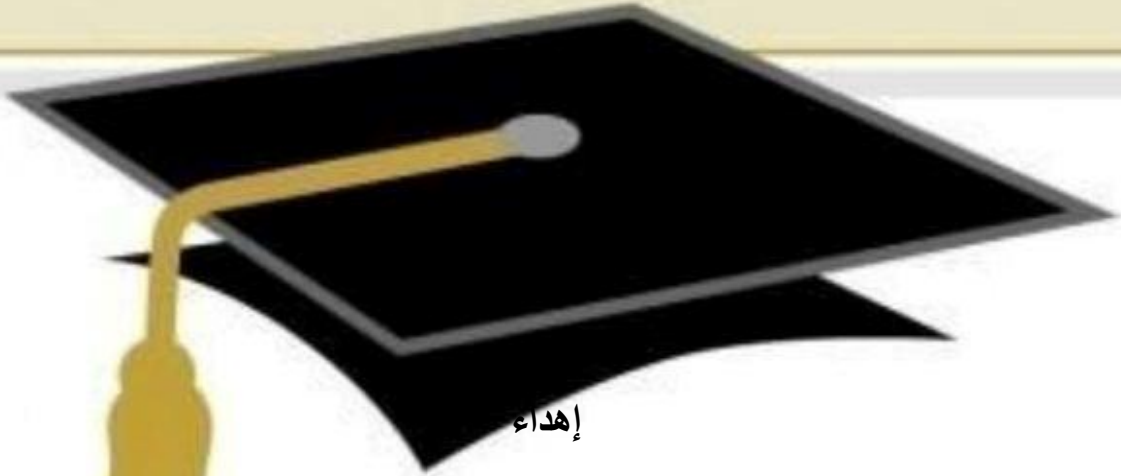
لحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لولا فضل الله علينا، نشكر الله الذي أعاننا على إتمام هذه
المذكرة وأثار لنا دربنا وسخر لنا الأسباب لإنجاز هذا العمل.

ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "سداوي نورة" التي تفضلت بإشرافها على هذا العمل
فجازها الله عنا كل خير ولها منا كل التقدير والاحترام.

نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذة الكرام وكل من علمنا حرفا في مشوارنا الدراسي والجامعي.

ونتقدم بالشكر لموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كما نشكر كل من قدم لنا
الدعم النفسي بالتشجيع لإنجاز هذه المذكرة.





إهداء

أشكر الله العليّ القدير الذي أنعم عليا بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل "وفوق كل ذي علم عليم" سورة يوسف آية 76 صدق الله العظيم.

وقال رسول الله صلي الله عليه وسلم: من صنع إليكم معروفاً فكافؤه، فإن لم تجدوا ما تكافؤونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" (رواه أبو داود)

أهدي هذا التخرج لمن علمني أن أعطي ولمن أحمل اسمه بفكر، وأتمنى أن يطيل الله حياتك حتى ترى ثماراً حان وقت حصادها بعد انتظار طويل **"والدي العزيز"**.

وإلى ملاكي في الحياة، إلى الإحساس بالحب والحنان والإخلاص، وإلى ابتسامة الحياة وسر الوجود، وإلى التي كان دعاءها سر نجاحي حبيبتي العزيزة **"أمي الحبيبة"**.

ولأولئك الذين لديهم ميزة كبيرة في تشجيعي وتحفيزي، والذين تعلمت مثابرتهم واجتهادهم، والذين اعتمد عليهم، وأولئك الذين اكتسبت بحضورهم قوة وحبا لا حدود لهما، ولمن تعلمت معهم معنى

الحياة "إخوتي وأخواتي".

ولأولئك الذين تمتعوا بالأخوة وتميزوا بالولاء والعطاء، ولمن رافقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة، ولمن كان معي على طريق النجاح والخير **"أصدقائي"**.

والي كل من علمني حرفاً، كل أستاذ صادفته في مسيرتي الدراسية الي كل من ترك اثرا طيبا اهديه هذا العمل.

صادق

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه





قال تعالى: (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برويتك ...

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور الذي أثار دربي ويراج الذي لا ينطقي نورة بقلبي فبدا من بذل العالي والنفيس واستقدت منه قولي واعتزازي

والدي العزيز

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانية العظيمة التي لطالما تمننت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا

أمي العزيزة

إلى ضلع الثابت وأمانتي أيامي إلى ما شددت عقدي بهم فكانوا لي ينباع. أرتوي منها إلى خبرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني.....

إلى إخواني وأخواتي الغاليين

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين الأصحاب الشدائد والأزمات إلى من أقاضتي بمشاعره وتصالحة المخلصة

إليكم عائلتي أهدىكم هذا الانجاز وثمره نجاح التي لا طالما تمنيتها ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول تماراته بفضلته سبحانه وتعالى الحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركا وأن يعينني أينما كنت فمن قال "أنا لها نالها فأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها" فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام وآخر دعواهم أن.....

(الحمد لله رب العالمين)

عبد الصمد



الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر القرارات المالية (قرار التمويل وقرار الاستثمار وقرار توزيع الارباح) على نمو المؤسسة الاقتصادية ، وتم قياس نمو المؤسسة بالتغير في القيمة المضافة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال فصل نظري المتمثل في دراسة القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية، اما المنهج التحليلي اعتمد على دراسة تحليلية من خلال التطرق الى مختلف المؤشرات والنسب المالية وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة الدراسة مؤسسة سونلغاز " البيض " خلال الفترة 2018 - 2022 حيث اتضح لنا ان اعتماد قرار الاستثمار لا يعتمد على قرار التمويل الذاتي للشركة انما ممكن نتيجة اخذ ديون او تمويل خارجي من الشركة الام.

الكلمات المفتاحية: القرارات المالية، قرار التمويل قرار الاستثمار قرار توزيع الارباح، نمو المؤسسة، مؤسسة سونالغاز " البيض "

Resume:

Cette étude vise à connaître l'impact des décisions financières (la décision de financement, la décision d'investissement et la décision de distribuer les bénéfices) sur la croissance de l'institution économique, La croissance de l'institution a été mesurée par l'évolution de la valeur ajoutée, car nous nous sommes appuyés sur l'approche descriptive à travers un chapitre théorique représenté par Dans l'étude des décisions financières et de la croissance de l'institution économique, l'approche analytique s'est appuyée sur une étude analytique en abordant diverses questions financières. indicateurs et ratios. Sur cette base, l'échantillon de l'étude a été choisi comme étant la Fondation Sonelgaz « El-Bayadh » pour la période 2018 – 2022, car il nous est apparu clairement que l'adoption de la décision d'investissement ne dépend pas de la décision d'autofinancement de l'entreprise, mais est plutôt possible grâce à cela. de contracter des dettes ou des financements externes auprès de la société mère

Mots-clés : décisions financières, décision de financement, décision d'investissement, décision de dividende, croissance de l'entreprise, Fondation Sonalgaz « El-Bayadh »



فهرس المحتويات

شكر وتقدير

اهداء

اهداء

.....	فهرس المحتويات
أ.....	مقدمة:
.....	الفصل الأول
.....	عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية
1.....	مقدمة الفصل:
2.....	المبحث الأول: القرارات المالية
2.....	المطلب الأول: ماهية القرارات المالية
20.....	المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرارات المالية
21.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القرارات المالية
22.....	المبحث الثاني: نمو المؤسسة الاقتصادية
22.....	المطلب الأول: تعريف نمو المؤسسة الاقتصادية
26.....	المطلب الثاني: عوامل النمو المؤسسة الاقتصادية
27.....	المطلب الثالث: إستراتيجية تحقيق نمو المؤسسة الاقتصادية
34.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
34.....	المطلب الأول: دراسات سابقة حول القرارات المالية
38.....	المطلب الثاني: دراسات سابقة حول نمو المؤسسة الاقتصادية
39.....	المطلب الثالث: العلاقة بينهما
41.....	خاتمة الفصل:
42.....	الفصل الثاني:
	أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة- شركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية
42.....	التوزيع " البيض "

43	تمهيد:
44	المبحث الأول: التعريف بشركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع.
44	المطلب الأول: النشأة المؤسسة
46	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي.
51	المطلب الثالث: مهام ودور المؤسسة
51	المبحث الثاني: إستراتيجية النمو لشركة ولاية البيض
51	المطلب الأول: التحفيزات المقدمة من طرف الدولة والجماعات المحلية اي مصادر تمويلها
53	المطلب الثاني: العراقيل والصعوبات التي تواجهها المؤسسة.
53	المطلب الثالث: التحديات ومتطلبات مضاعفة الإنتاج وزيادته.
54	المبحث الثالث: القوائم المالية للمؤسسة من 2018-2022
61	المطلب الأول: القيمة المضافة للمؤسسة
65	المطلب الثاني: قرار الاستثمار
66	المطلب الثالث: قرار التمويل:
68	المطلب الرابع: قرار توزيع الأرباح

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

فهرس الاشكال

- الشكل 01: يمثل مراحل اتخاذ القرارات المالية 20
- الشكل رقم 02: التمثيل البياني لتطور القيمة المضافة للاستغلال لمؤسسة سونلغاز " البيض" للفترة (2018 – 2022) 62
- الشكل رقم 03: التمثيل البياني لنسبة التداول لمؤسسة سونلغاز " البيض". 63
- الشكل رقم (04): التمثيل البياني لنسبة السيولة السريعة لمؤسسة سونلغاز " البيض". 64
- الشكل رقم (05): التمثيل البياني للتغير في الأصول غير الجارية والجارية..... 66
- الشكل رقم (06): التمثيل البياني للتغير في الأموال الخاصة والخصوم غير جارية والجارية..... 67

فهرس الجداول

- الجدول رقم 01: ميزانية الأصول لمؤسسة سونلغاز "البيض"..... 54
- الجدول رقم 02: ميزانية الخصوم لمؤسسة سونلغاز " البيض" 56
- الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز " البيض". 58
- الجدول رقم (04): يمثل تطور القيمة المضافة للاستغلال 61
- الجدول رقم (05): يمثل نسبة التداول. 63
- الجدول رقم (06): يمثل نسبة السيولة السريعة لمؤسسة سونلغاز " البيض". 64
- الجدول رقم (07): يمثل التغير في الأصول الجارية والغير جارية لمؤسسة سونلغاز " البيض". 65
- الجدول رقم (08): يمثل التغير في الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية والجارية لمؤسسة سونلغاز " البيض"..... 67
- الجدول رقم (09): يمثل نسبة الربحية (نسبة هامش الربح)..... 68



مقدمة:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها مختلف الدول، خاصة الدول التي تسير على طريق النمو، وذلك نظراً للدور البارز والفعال الذي تلعبه في العديد من النقاط، مثل زيادة الإنتاج، وتحسين مستوى المعيشة، وخفض نسبة البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها المختلفة، بما في ذلك التوسع والنمو المستمر، إن سعي المؤسسة الدائم لتحقيق هدف النمو في بيئة متغيرة ومتقلبة ومحدودة الموارد اضطررها إلى إيجاد أساليب لمواجهة مختلف الصعوبات والمشاكل التي تواجهها، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المالية.

إن الهدف الأساسي لكل مؤسسة اقتصادية هو تحقيق أقصى الأرباح وأفضل النتائج الممكنة واكتساب قيمة سوقية جيدة تمكنها من الاستقرار فيه والاستمرارية، حتى تتمكن من تحقيق كل ما تطلع له لا بد من امتلاكها لمسيرين أكفاء يتميزون بالقدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة في وقتها، وكذا قدرتهم على التحليل.

وتعتبر القرارات المالية من أهم أصعب القرارات المتخذة في المؤسسة الاقتصادية نظراً لتأثيرها المباشر على مركزها المالي ومستقبلها وقيمتها، بحيث تتمحور هذه القرارات في قرار الاستثمار وقرار التمويل وقرار توزيع الأرباح، فقرارات التمويل تهتم بكيفية تدبير الموارد المالية الضرورية من المصادر المتاحة بالشروط والتوقيت المناسبين، ويمكن التمييز بين قرارات التمويل طويل الاجل والقصير الاجل ومتوسطة الاجل.

اما قرارات الاستثمار فتتعلق بكيفية استثمار الموارد المالية للمؤسسة وتوزيعها بين استثمار طويل الاجل واستثمارات قصيرة الاجل بهدف تعظيم قيمة المؤسسة، غير أن اتخاذ قرارات الاستثمار تتطلب نوعاً من الحيلة والدقة والدراسة المعمقة قبل اتخاذه، وفي هذا الصدد تستعمل العديد من المعايير المالية لتقييمه بهدف التنبؤ بإمكانية ربحية الاستثمار من عدمه.

وتعتبر قرارات توزيع الأرباح من أهم القرارات الإستراتيجية التي تتخذها أي مؤسسة بحيث ينطوي هذا القرار على توازن دقيق بين احتياجات المؤسسة المستقبلية ورغبات المساهمين في الحصول على عائد على استثماراتهم، ويتم اتخاذ أي قرار بناء على قاعدة من المعطيات التي تعتمد عليها المؤسسة، وتستمد هذه المعطيات والبيانات من قوائمها المالية المختلفة، وتكون دراستها اعتماداً على التحليل المالي كألية لقياس المركز المالي.

الإشكالية: مما سبق يمكن صياغة وطرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

كيف تساهم القرارات المالية في نمو المؤسسة الاقتصادية محور الدراسة؟

الإجابة على الإشكالية أعلاه تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي أنواع القرارات المالية المختلفة التي تؤثر على نمو المؤسسة الاقتصادية؟
2. كيف تؤثر القرارات الاستثمارية على نمو المؤسسة الاقتصادية؟
3. كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية قياس أثر القرارات المالية على النمو؟
4. ماهية إستراتيجية نمو الشركة ولاية البيض؟

الفرضيات:

- ✓ توجد علاقة إيجابية بين جودة القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ تساهم القرارات الاستثمارية الصائبة الى تحفيز النمو في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ يمكن للمؤسسات الاقتصادية قياس أثر القرارات المالية على النمو من خلال تحليل مؤشرات الأداء المالي.
- ✓ تعتمد المؤسسة إستراتيجية النمو الداخلية او خارجية.

أهمية الدراسة:

- ✓ تساعد هذه الدراسة على فهم أفضل للدور الذي تلعبه القرارات المالية في نمو المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ تساهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية في مجال الإدارة المالية.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد من خلال هذه الدراسة على منهجين هوما المنهج الوصفي والتحليلي

الدراسة النظرية: مراجعة الأدبيات المتعلقة بالقرارات المالية ونمو المؤسسات الاقتصادية.

الدراسة التطبيقية: تم اتباع المنهج التحليلي في دراسة حالة المؤسسة من خلال تحليل البيانات المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع البيض لتحديد تأثير القرارات المالية على نموها.

استخدام أدوات تحليل القرارات المالي مثل: القيمة المضافة، نسبة السيولة، نسبة الربحية، نسبة المديونية، نسبة العائد على الاستثمار.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة الميدانية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية البيض " سونلغاز البيض "

- **الحدود الزمانية:** اقتصر الجانب التطبيقي على دراسة حالة مؤسسة سونلغاز البيض خلال الفترة (2018_2022)

صعوبات الدراسة: هذه الدراسة مثل أي دراسة لا تخلو من العقبات والصعوبات:

- نقص كبير في الكتب والمجلات المتعلقة بالقرارات المالية وعدم توفرهم على مستوى جامعتنا.
 - قلة المصادر والمراجع التي تتناول هذا الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع:**

- ✓ أهمية الموضوع من الناحية العملية والاقتصادية.
- ✓ قلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع بشكل شامل.
- ✓ رغبتنا في المساهمة في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال.

الهدف من الدراسة:

- ✓ فهم أفضل للدور الذي تلعبه القرارات المالية في نمو المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ تقديم إرشادات عملية لاتخاذ القرارات المالية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ المساهمة في إثراء المعرفة العلمية في مجال الإدارة المالية.
- ✓ السعي الى تحليل القوائم المالية للمؤسسة ومعرفة مدى تأثير القرارات المالية على نموها



الفصل الاول

عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

مقدمة الفصل:

تُعَدُّ القرارات المالية من أهم العمليات التي تواجهها أي مؤسسة اقتصادية، فهي تُشكّل جوهر الإدارة المالية وتؤثّر بشكل مباشر على مسارها ونجاحها، وتتنوع هذه القرارات لتشمل مختلف جوانب النشاط المالي للمؤسسة، بدءًا من توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل عملياتها، مرورًا باتخاذ قرارات الاستثمار وتخصيص الأموال، وصولًا إلى توزيع الأرباح على المساهمين.

بحيث تهدف هذه القرارات الى تخصيص الموارد المالية بشكل فعال لتمويل الأنشطة المختلفة للمؤسسة وتحقيق أهدافها على المدى القصير والطويل.

ومن هذا المنطلق سيتم من خلال هذا الفصل معالجة الجوانب النظرية المتعلقة بالقرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: القرارات المالية

المطلب الأول: ماهية القرارات المالية

1. تعريف القرارات المالية:

- تعرف القرارات المالية بتلك القرارات التي تهتم بالمسائل المالية التي تختص بالشؤون والاعمال، وحجم الأموال التي سيتم استثمارها لتمكن المؤسسة من تحقيق هدفها الأساسي ونوع الموجودات التي سيتم الحصول عليها وطريقة توزيع دخل المؤسسة.¹
 - تعرف القرارات المالية على أنها " تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة للمؤسسة، وتعرف أيضا على أنها " القدرة الفائقة من الإدارة المالية في توفير المناخ والمعلومات حول الفرص الاستثمارية والتدفقات النقدية المتوقعة تحقيقها، والمحتوى الذي يحدد تيار الأرباح المستقبلية وما يرافقها من خطر الأعمال الذي ينشأ عن النقلب والتغيير بالأوضاع الاقتصادية التي تعمل في ظلها المؤسسة.²
 - عرف القرارات المالية على أنها اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية الذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المدير المالي بتحليل القوائم المالية أو التقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعد في اتخاذ القرارات المالية.³
- ##### 2. أهمية القرارات المالية:

¹ بوخالفة سفيان، أثر التسيير الأمثل لخزينة المؤسسة الاقتصادية على القرارات المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات دراسة حالة لمجموعة لافارج هولسيم الجزائر، أطروحة دكتوراه، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022/

² فاطمة الزهراء بومعروف، أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2019/2018 ص 59

³ تيويري ابتسام، بن زين مريم، دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG وحدة - برج بوعريج - خلال الفترة (2015-2018) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة محمد البشير ابراهيمي - برج بوعريج - 2019/2018 ص 5

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

تتمثل أهمية القرارات المالية فيما يلي: ¹

- ✓ التحليل والوقوف على نقاط القوة والضعف المتعلقة بالجوانب الداخلية للمؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بالمحيط الخارجي لها في ظل الظروف الاقتصادي العام وظروف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة
 - ✓ تساهم في الحفاظ على (نسبة الربحية)، وهي النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة وفعاليتها في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة و (نسبة السيولة) ، وهي النسبة المخصصة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
 - ✓ تعد بمثابة معيار لمعدل العوائد المقبولة على المقترحات الاستثمارية وكلفة الأموال التي يتكون منها الهيكل المالي
 - ✓ تساهم في التعويض لإشباع حاجات ومنافع حاضرة والحد من المخاطر التضخم والمخاطر التشغيلية والتمويلية والاعمال المالية
3. خصائص القرارات المالية:
- ✓ ان بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للشركة اذ أن نجاح او فشل الشركة متوقف على تلك القرارات.
 - ✓ عن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي الى صعوبة اصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.
 - ✓ القرارات المالية قرارات ملزمة للشركة في اغلب الحالات، لذا يجب الحذر عند اتخاذها. ²

4. انواع القرارات المالية:

هناك ثلاث أنواع تتمثل في:

1.4 - قرار الاستثمار:

• تعريف قرار الاستثمار:

يوجد العديد من التعريفات نذكر منها:

¹ محمد لمين علون، لطفي شعباني "دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة دباغة الجلود جيجل" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد: 13 / العدد: 01 (2020) ص 760-779

² - مركيش سماح، خذري وهيبة، أثر القرارات المالية على المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بلغيث الكبير - سوق اهراس-مذكرة ماستر، سوق اهراس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم وعلوم تسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق اهراس، 2022/2023

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

- ✓ القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد، ويتكون قرار الاستثمار من كل القرارات التي لها تأثير فعلي على المدخلات من بين بديلين على الأقل، ويتم التوصل الى قرار الاستثمار باستخدام دراسة الجدوى الاقتصادية، وبالتالي فهو المستقبل للأموال يقوم على دراسات مبنية على أسس علمية تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة على هذا القرار وتخضع للتحليل العلمي الدقيق للوصول الى أدق التقديرات الممكنة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة.¹
- ✓ يعرف قرار الاستثمار على انه القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها.²

• خصائص القرار الاستثماري:

- يتميز القرار الاستثماري بعدد من لخصائص الهامة وهي:³
 - أن مقدار وحجم وتوقيت حدوث النفقات والعوائد المتعلقة بالقرار الاستثماري يحيط تقديرها بدرجة عالية من عدم التأكد، ولا شك انه كلما زاد التوغل في المستقبل عند التقدير والتنبؤ بعوائد وتكاليف المشروع الاستثماري سواء من حيث المقدار والتوقيت، كلما زاد عدم التأكد المرتبط بتلك التقديرات.
 - ان هناك فاصل زمني واضح بين حدوث النقطة المبدئية واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل، وتجدر الإشارة الى ان الحصول على تلك العوامل لا يتم دفعة واحدة، وانما ينتشر حدوث تلك العوائد على مدار فترة زمنية لا تقل عن سنة وهذا يثير مشكلة القيمة الزمنية للنقود.
 - لا شك ان تلك الخاصيتين تمثل أساس المشاكل المتعلقة بقرار الاستثمار، وفي رأي المؤلف، ان مرد ذلك يرجع الى ان البعد الزمني بين حدوث الانفاق الاستثماري وبين تاريخ الحصول على نواتج وثمار ذلك الانفاق.
 - يتميز القرار الاستثماري بأنه أكثر القرارات الإدارية خطورة وأهمية وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير، ولا يمكن الرجوع فيه الا بخسارة كبيرة اذ يترتب على القرار الخاص بالاستثمار التضحية بالمبالغ ضخمة كبيرة

¹ - بوساق احمد، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية دراسة عينة من مؤسسات الجزائر خلال الفترة 2011-2013، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015

² - هباش فارس، مناع ريمة، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان الدولي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018، ص، 25.

³ مركيش سماح، خذري وهيبة، أثر القرارات المالية على دعم المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بلغيث الكبير - سوق اهراس - شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد الشريف

مساعدة سوق اهراس، 2022 / 2023 ص 30

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

يتم اغراقها في استخدام معين ومن ثم تصبح النفقات الاستثمارية من قبيل النفقات الغارقة التي يصعب تحويلها الى استخدامات بديلة دون ان يصاحب ذلك التحويل حدوث خسائر.

اهم المعايير المستخدمة في اتخاذ قرار الاستثمار:

يوجد عدة معايير نذكر منها: ¹

- القيمة الحالية الصافية:

تهتم هذه الطريقة بالقيمة الزمنية للنقود وتدخل في حساباتها جميع التدفقات النقدية المتحققة للمشروع مخصومة بمعدل خصم يحدد القيمة الحالية للنقود الناجمة من التدفقات النقدية للمشروع.

القيمة الحالية الصافية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية - الكلفة المبدئية الامة

وعند المفضلة بين البدائل الاستثمارية مختار الاقتراح الذي يحقق أعلى قيمة موجبة لصافي القيمة الحالية، وفي كل الأحوال يجب ان يكون صافي القيمة الحالية رقما موجبا أي أن معدل العائد الذي سيتولد من الاستثمار الجديد يزيد على معدل العائد المطلوب الذي تم اختياره كمعدل خصم اي انه يزيد على كلفة الأموال المستخدمة لتمويل الاستثمار الجديد، مع الإشارة إلى أن هذه الطريقة تحسب على أساس التدفق النقدي وليس على أساس الربح المحاسبي.

كما ان معدل الخصم الذي اختاره في حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية يساوي الحد الأدنى من العائد المطلوب على الاستثمار من قبل المشروع (أي ان معدل الخصم أكبر من معدل الفائدة على القروض في السوق المالي ويتم اختيار معدل الخصم المناسب حسب طبيعة القطاع أو الاقتصاد الذي يستثمر به المشروع).

- فترة الاسترداد:

تعتمد هذه الطريقة على الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الأموال التي أنفقها المشروع الاستثماري كأساس عند قبول الاستثمار ولاتخاذ القرار بذلك، وتحسب هذه الطريقة عن طريق مقارنة إجمالي قيمة التدفقات النقدية الخارجة من المشروع بالتدفقات النقدية الداخلة ويكون القرار باختيار الاستثمار الأفضل عندما تكون قيمة التدفقات النقدية الداخلة أكبر من كلفة الاستثمار والتي تسترجع بها كلفة الاستثمار بأقل مدة ممكنة.

¹ دريد كامل آل شبيب. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن 2007 ص ص 263 - 309

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

والهدف الأساسي من استخدام هذه الطريقة هو نقدي أي قياس درجة سيولة المشروع المقترح تنفيذه والتدفقات المالية التي يحققها وتستند هذه التدفقات على أهمية طبيعة دورة رأس المال التشغيلي، ومدى إمكانية تعظيم الأرباح المتحققة أو بمعنى آخر الاعتماد على زيادة معدل دوران رأس المال التشغيلي كأساس عند اتخاذ القرار الاستثماري بدلاً من التركيز على تحقيق زيادة في هامش الربح، وتهدف هذه الطريقة إلى الحصول على أكبر سيولة نقدية كافية من التدفقات النقدية الداخلة لإعادة رأس المال المستثمر في أقل فترة زمنية بعد تلبية الالتزامات النقدية المترتبة على تشغيل المشروع ويهتم بهذه النسبة المستثمرون الذين يرغبون في سرعة استعادة الأموال المستثمرة.

يمكن استخدام هذه الطريقة في تقييم الاستثمارات الصغيرة وكذلك الاستثمارات ذات التكنولوجيا عالية التطور بهدف تخفيض خطر الاستثمار فيها كونها ترتبط بالتغيرات التكنولوجية التي تؤثر على ذوق ومدى استفادة المستهلك منها كمشاريع إنتاج أجهزة الهاتف النقال والكومبيوتر.

مزايا فترة الاسترداد

- ✓ أنها تؤمن إعادة رأس المال المستثمر في أقرب فترة زمنية ممكنة.
- ✓ تمتاز بسهولة احتسابها ولا تحتاج إلى وقت كبير لإنجاز العمليات الحسابية المستخدمة في استخراجها.
- ✓ أنها تؤمن حماية الأموال المستثمرة في المشاريع ذات التطور التكنولوجي السريع من ارتفاع درجة الخطر من خلال سرعة إعادة كلفة رأس المال المستثمر.

طريقة حساب فترة الاسترداد:

يمكن استخدام المعادلات التالية في استخراج فترة الاسترداد:

1. فترة الاسترداد إذا كانت التدفقات النقدية متساوية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{كلفة رأس المال المستثمر} / \text{التدفق النقدي السنوي (الثابت)}$$

2. أما في حالة اختلاف التدفقات النقدية السنوية للاستثمار فنقوم بجمع التدفقات النقدية للسنة الأولى مع السنة التي تليها حتى تتساوى هذه التدفقات مع كلفة رأس المال المستثمر.
3. وفي حالة اختلاف قيمة التدفقات المجمعة مع كلفة الاستثمار نستطيع احتساب عدد الشهور لتكملة فترة الاسترداد بقسمة قيمة المبلغ المتبقي من مبلغ الاستثمار الأصلي على التدفقات النقدية للسنة الأخيرة ونضرب النتيجة في عدد أشهر السنة.

• معدل العائد الداخلي:

هي إحدى الطرق الدقيقة لقياس العائد على الاستثمار وتسمى أحياناً بطريقة المعدل الحقيقي للفائدة الاقتصادية، لأنها تأخذ بنظر الاعتبار كمية وتوقيت التدفقات النقدية للاستثمارات والبدائل المتاحة، وتقوم

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

هذه الطريقة على اساس اختيار معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين الكلفة المبدئية للاستثمارات الرأسمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

بمعنى آخر أنها الطريقة التي تختار بموجبها معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة لأي مشروع استثماري وعند الوصول الى معدل الخصم الذي تكون بموجبه القيمة الحالية صفر تتم مقارنته مع المعيار الذي حدد من قبل ادارة المشروع كحد ادنى لقبول تنفيذ المشروع وعند المقارنة بين البدائل المختلفة فيتم اختيار البديل الذي يكون معدل الخصم له مرتفع، وأطلق عليه معدل العائد الداخلي لأنه يعتمد في حسابه على العوائد والتكاليف المتوقعة للمشروع الاستثماري.

ويتم اختيار معدل العائد الداخلي باستخدام أسلوب التجربة والتقريب) بعد اختيار معدلات خصم لأعلى قيمتين من القيم التي تؤدي الى تساوي القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع مع كلفة الاستثمار في المشروع عندها تكون صافي القيمة الحالية للمشروع تساوي (صفر)، فإذا تم اختيار معدل خصم أدى الى ان تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية اكبر من تكلفة الاستثمار فان ذلك يعني ان معدل الخصم المختار اصغر مما يجب، وفي هذه الحالة نقوم باختيار معدل خصم أعلى أي اذا اخترنا في بداية الاحتساب (10) كمعدل خصم للتدفقات النقدية وحصلنا على قيمة حالية اكبر من كلفة الاستثمار نختار معدل خصم أكبر أي (12) مثلاً، فإذا كانت النتيجة ان القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية من المشروع مساوية لكلفة الاستثمار الرأسمالي فمعنى ذلك ان معدل الخصم (12%) هو معدل العائد الداخلي.

• خطوات حساب معدل العائد الداخلي:

1. نستخرج معامل الاسترداد بالمعادلة التالية:

معامل الاسترداد = كلفة راس المال المستثمر / متوسط التدفقات النقدية السنوية

متوسط التدفقات النقدية السنوية = مجموع التدفقات النقدية السنوية / العمر الإنتاجي

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

2. نستخدم جداول القيمة الحالية الخاصة بالدفعات السنوية عن طريق اختيار معدل الخصم الذي يقترب أو يساوي معامل الاسترداد.

3. نستخدم معدل الخصم المختار في استخراج القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة ثم نقوم باحتساب التدفقات النقدية ومقارنتها بكلفة الاستثمار لكي نصل الى صافي قيمة حالية صفر او قريب من الصفر بموجب المعادلة التالية:

$$\text{مج ق ر ن ح ع} - \text{ك} = \text{صفر}$$

$$\text{مج ق ر} = \text{القيمة الحالية}$$

$$\text{ن ح ع} = \text{التدفقات النقدية}$$

$$\text{ك} = \text{كلفة الاستثمار الصافية}$$

$$\text{ر} = \text{معدل العائد الداخلي}$$

يتم مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع كلفة رأس المال المستثمر فعندما تكون النتيجة موجبة لصالح التدفقات النقدية الداخلة يتم زيادة معدل الخصم حتى تتساوى القيمتان اما إذا كانت قيمة التدفقات النقدية الداخلة اقل من رأس المال المستثمر فنقوم بتخفيض معدل الخصم المختار حتى الوصول الى معدل خصم تتساوى به القيمتان اي تكون صافي القيمة الحالية تساوي صفر.

• أهمية القرار الاستثماري:

لقرار الاستثمار أهمية كبيرة بحيث تتمحور أهميته على النقاط التالية:¹

- ✓ اعتماد القرار الاستثماري على التنبؤات التي تعتبر من أصعب مراحل دراسة المشروع، وتكمن هذه الصعوبة في مراعاة دقة التدفقات على مر الزمان.
- ✓ تماشي الاستثمار الجديد مع نشاط المؤسسة وأهدافها، فقد تكون سياسة الاستثمار تتعارض مع اهداف المؤسسة مما يؤثر على مستقبلها، لهذا يتطلب على المؤسسة تحديد الأهداف والسياسات العامة على ضوءها تتشكل سياسة الاستثمار.
- ✓ ارتباط قرار الاستثمار ببقاء ونمو المؤسسة على المدى الطويل.
- ✓ محاولة التحكم في تأثير البيئة الاقتصادية والمالية للمؤسسة.
- ✓ التسيير الأمثل للموارد المختلفة.

¹- براهيمى سمية، مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة مطاحن الكبر لجنوب بسكرة، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص 53.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

- ✓ يشكل الاستثمار على صورة المؤسسة من خلال تأثيرها بالمحيط الاقتصادي والمالي، حيث كلما كان المشروع الاستثماري يلبي حاجيات السوق من منتجات بجودة عالية وأسعار تنافسية كلما تحسنت صورة المؤسسة مما يزيد من ربحتها التي تعطي مصداقية أكثر له لدى لمؤسسات المالية المقرضة.
- أنواع قرارات الاستثمار:

يوجد عدة أنواع نذكر منها: ¹

- ✓ قرارات الاستثمار طويل الاجل:

تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الاجل والتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة والمعروف عن هذا النوع من القرارات المالية أنه أصعب القرارات المالية لارتباطه بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في منشآت الأعمال.

¹ - بن دادة عمر، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع الرياض

- سطيف - رسالة ماجستير، جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

- 2016/2017 ص 117

✓ قرارات الاستثمار قصير الاجل:

تتمحور هذه المجموعة من القرارات حول إدارة رأس المال العامل الذي يتضمن الاستثمار في الموجودات المتداولة التي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في المؤسسة مثل النقد ، الاستثمارات المؤقتة ، الذمم المدينة والمخزون السلعي الارتباط هذا الجزء بقدرة المؤسسة على تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد و ضمان السيولة المطلوبة فالقرار المالي السليم هو القرار الذي يتضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة.

• مراحل اتخاذ قرار الاستثمار:

تمر عملية اتخاذ القرار بمجموعة من المراحل يمكن حصرها فيما يلي:

✓ تحديد المشكلة الاستثمارية:

وتعتبر من اهم المراحل في اتخاذ القرار الاستثماري نظرا لأهميتها البالغة لان المراحل التالية تعتمد عليها، ونقصد هنا تحديد الموضوع الذي سيتم اخذ القرار بشأنه وهو دقيق بدون غموض فيه، حتى لا تؤدي المراحل الأخرى الى هدر الوقت والمال دون حل المشكلة الأساسية.¹

✓ تحديد البدائل المتاحة:

ويقصد بها مرحلة التفتيش أو التحقيق لإيجاد حلول مختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى، حيث يجب وضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة لتجنب الوقوع في الخطر واختيار البديل المناسب، ولهذا السبب لا بد من توافر هذا البديل للمساهمة في تحقيق بعض النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار جزئياً أو بالكامل، وأن يكون ذلك في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار، وقد تقتصر الاختيارات على بديل واحد ففي هذه الحالة إما مقبولة أو مرفوضة.²

✓ تحليل البدائل المتاحة:

¹ - علي حمادي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على وضع القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001ص49

² - الغالي إبراهيم، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من اجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 ص 91.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

أي بمعنى القيام بالتحليل الاستثماري للبدائل، وتنوع مجالات تحليل الاستثمارات وتتعدد ويمكن تقسيمها الى مجموعتين:

- تحليل العوامل الداخلية وتعالج رغبات المستثمرين وميولهم.
- العوامل الخارجية وتمثل المحددات التي تؤثر على مدى تحقيق المستثمرين لرغباتهم، كالتضخم، الضرائب، الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، والمخاطرة ذات العلاقة بالأصل والأصول المراد استثمارها والتي يجب اخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار لاستثمار.

كما ان التحليل قد يكون أساسيا وينص على البدائل او المشاريع الاستثمارية نفسها اول على مجموعة العوامل الخاصة بكل بديل والتي يقوم المستثمر بتحليلها ليختار من هذه البدائل ما يلائمه.¹

✓ المفاضلة بين البدائل:

تهدف هذه المرحلة الى تحديد البديل الاستثماري المناسب وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل السابقة.²

2.4 قرار التمويل:

• تعريف التمويل:

يعرف على انه عملية تجميع الأموال ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين او المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف بتكوين راس مال الجماعي وتجسيد هذه الأخيرة في الميزانية التي تحتوي على جانب الأصول (الاستخدامات) وجانب الخصوم (الموارد).³

• تعريف قرار التمويل:

¹ - حياة زيد، دور التحليل الاقتصادي في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم (دراسة تطبيقية لعينة من الأسواق العربية)، مذكرة ماجستير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 62.

² - محمود جمام، اميرة دباش، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر)، مجلة دراسات وابحاث، العدد 26، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2017، ص 09.

³ - ناصر بن سنة، يوسف قاشي، مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة ان سي ا روية للفترة (2014-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، السنة: 2021، ص ص

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

هو قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية)، يعتبر اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة من بين الوظائف الأساسية كونه يتعلق بتحديد هيكل التمويل الأمثل أي مزيج التمويل الأمثل الذي يخفض تكلفة رأس المال إلى حدها الأدنى.¹

• أهمية قرار التمويل:

تتمثل أهمية التمويل في ما يلي:²

للتمويل أهمية كبيرة سواء للمؤسسة أو لاقتصاد الوطني ككل من خلال طريق التمويل يتم تحويل الموارد المالية الراكدة إلى خلق استثمارات لتحقيق أهداف المؤسسة ومن ثم الأهداف الكلية للاقتصاد، وتتجلى أهمية التمويل للمؤسسة فيما يلي:

- ✓ تحرير الأموال أو الموارد المالية سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- ✓ يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- ✓ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات.
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

• أنواع قرارات التمويل:

تنقسم قرارات التمويل إلى قرارات تمويلية طويلة الاجل وقصيرة الاجل كما يلي:³

✓ قرارات تمويلية طويلة الاجل:

إذا م اختيار استثمار طويل الاجل فان هذا القرار يتلاءم مع اختيار تمويل طويل الاجل (أسهم عادية، أسهم ممتازة، أرباح محتجزة) وهذا يتوقف على اختيار هيكل تمويل ملائم سليم، هيكل يحقق حد أدنى من المخاطر وحدا اعلى من الربحية على حسب هدف المؤسسة وكما يتوقف في نفس الوقت على تكلفة الأموال وأثرها.

✓ قرارات تمويلية قصيرة الاجل

تدور هذه المجموعة من القرارات حول مصادر التمويل قصير الاجل وكمية الأموال اللازمة أي القرارات المتعلقة بالاستثمارات قصيرة الاجل التي تخص الموجودات المتداولة.

¹ - ناصر بن سنة، يوسف قاشي، مرجع سابق ص 250

² - محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة -دراسة مجموعة من مؤسسات الجزائرية- أطروحة

دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر 3، 2017/2018 ص 6

³ تيويري ابتسام، بن زين مريم، مرجع سابق ص 7

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

طرق قياس قرار التمويل:

يتم التعبير عنه بالتغير في الأموال الخاصة، التغير في الخصوم الغير جارية، والتغير في الخصوم الجارية حيث:¹

التغير في الأموال الخاصة = الأموال الخاصة (ن) - الأموال الخاصة (ن - 1) / الأموال الخاصة (ن - 1)

التغير في الخصوم الغير الجارية = الخصوم الغير الجارية (ن) - الخصوم الغير جارية (ن - 1) / الخصوم الجارية (ن - 1)

التغير في الخصوم الجارية = الخصوم الجارية (ن) - الخصوم الجارية (ن - 1) / الخصوم الجارية (ن - 1)

العوامل المؤثرة في قرارات التمويل: هناك العديد من العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار التمويل داخل المؤسسة نذكر منها:²

- ✓ تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.
- ✓ عنصر الملائمة، بمعنى ان يكون مصدر التمويل ملائما مع مجال الذي تستخدم فيه الأموال.
- ✓ وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى متخذ القرار، وسياستها المتبعة في إدارة هذه السيولة، فاذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويلة الاجل، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل.
- ✓ القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة او سياسة توزيع الأرباح على مصادر تمويل أخرى.
- ✓ المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال.

3.4 قرارات توزيع الأرباح :

¹ محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاغواط 2012 -

2017 -، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01 (2019) ص 32

² - فاطمة الزهراء بومعروف، مرجع سابق ص 77

• تعريف قرار توزيع الأرباح (سياسة توزيع لأرباح):

✓ هي سياسة تتبعها المؤسسة لتوزيع أرباحها المحققة خلال فترة زمنية محددة، اذ يعرف الربح في هذه لحالة بانه العائد الذي تحصل عليه المؤسسة من ممارسة نشاطها المقرر، والذي يعبر عنه رياضيا بالفرق بين الإيرادات التي تحققها المؤسسة والنفقات التي تدفعها، او بمعنى آخر الفرق الإيجابي بين أصول المؤسسة وخصومها.

✓ بينما يمكن تعريف قرار توزيع الأرباح على انه قرار: يتعلق بالجزء الذي سيتم توزيعه على المساهمين من الأرباح والجزء الذي سيتم إعادة استثماره، وهذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار وقرار التمويل جيدان، كلما أمكن للمؤسسة توقع ارتفاع ارباحهم بانتظام.¹

من منطلق ان قرار توزيع الأرباح هو عبارة عن سياسة لتوزيع الأرباح يمكن ان نعرفها على انها:

✓ هي معدل التدفق النقدي (الذي قد يكون غير نقدي) الذي يحصل عليه المساهمون كعائد ملموس على استثماراتهم في أسهم المؤسسة التي يملكونها، تمثل هذه الأرباح بالنسبة للمستثمرين الدخل الحالي ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين لينفقوه على استهلاكاتهم الجارية من سلع وخدمات، كما تؤثر سياسة توزيع الأرباح على السعر السوقي للسهم.²

• العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح:

تتأثر المؤسسات بمجموعة من العوامل التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح، وتتمثل في:³

✓ القيود القانونية:

تقوم المؤسسات التشريعية بوضع قيود على المؤسسة بحيث لا تفوق المبلغ المخصص للتوزيع على حملة الأسهم مجموع أرباح السنة والأرباح المحتجزة، أما إذا كانت على المؤسسة التزامات ومطلوبات مستحقة أو تتعرض لمشاكل مالية قد تقودها إلى الإفلاس تمنع توزيع الأرباح.

✓ القيود التعاقدية :

¹ - محمود جمام، اميرة دباش، أثر التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية -دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل-، العدد الرابع، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 71.

² - محمد زرقون، أثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة -دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الاوراس الجزائر-، العدد الثامن، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص4

³ - فاطمة الزهراء بومعروف، مرجع سابق ص ص 81-82

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

إن قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح تفيدها الشروط التعاقدية بين المؤسسة والمؤسسات المقرضة من خلال شروط العقد، فإن بعض الاتفاقيات التعاقدية تمنع المؤسسة المقرضة من توزيع الأرباح النقدية، إلا بعد تحقيق مستوى معين من الأرباح، أو قد يتم تحديد مبالغ محددة يسمح بتوزيعها، والهدف الأساسي من هذه القيود التعاقدية هو حماية المقرضين وعدم إضعاف قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية اتجاههم.

✓ القيود الداخلية:

إن المتطلبات المالية للمؤسسة مرتبطة بشكل مباشر بمعدل النمو المتوقع ستكون بحجم الموجودات المطلوب شراءها في المستقبل، فالمؤسسات التي تمر بمرحلة نمو سريعة ستكون بحاجة أكثر للاعتماد على مصادر تمويل داخلية، ويقصد به الأرباح المحتجزة وهذا بدوره يؤثر على حجم المبالغ المخصصة للتوزيع على حملة الأسهم.

✓ مطالب المالكين:

يجب أن تضع المؤسسة في اعتبارها أن تصب سياسة توزيع الأرباح في صالح القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية المالكين، ومن ضمن الاعتبارات التي تقوم المؤسسات بتحليلها هي الوضع الضريبي للمالكين، فإذا كان أغلبية المالكين وحملة الأسهم من أصحاب الدخل العالية بحيث يخضعون لمعدلات ضريبية عالية فإنه من المحتمل أن تراعي سياسة توزيع الأرباح ذلك، وتقل من نسبة توزيع الأرباح بحيث يتم تأجيل المحاسبة الضريبية لحملة الأسهم لهذه الأرباح لحين بيعها، والعكس فيما لو كان أغلبية حملة الأسهم من أصحاب الدخل المتدنية، فإن المؤسسة تسعى لزيادة نسبة توزيع الأرباح.

✓ اعتبارات سوقية :

يضع المسؤولون في الإدارة المالية سياسة توزيع الأرباح بالمؤسسة وفقا لطبيعة الاستجابة المتوقعة لحملة الأسهم، ذلك أن حملة الأسهم يتخذون قراراتهم في شراء الأسهم بناء على معايير منها طبيعة توزيع الأرباح في المؤسسة، والمؤسسات عموما تختلف في نظرهم وفق السياسة توزيع الأرباح، فهناك مؤسسات تقوم بتوزيعات متقلبة، كما ينظر البعض أن المؤسسات التي تعتمد على سياسة توزيع أرباح ثابتة أقل مخاطرة، وذلك أن التدفقات النقدية يمكن التنبؤ بها، وبالتالي مخاطرتها مدنية وهذا ينعكس على تخفيض معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية وتقييم الأسهم وبالتالي زيادة قيمة الأسهم وارتفاع ثروة المساهمين.

• اهداف قرار توزيع الأرباح:

يتمثل الهدف الأساسي من قرار توزيع الأرباح في الجزء الذي تقوم المؤسسة بتوزيعه على المساهمين أو تقوم بإعادة استثماره، وهو متعلق بقرار الاستثمار وقرار التمويل فكلما كانت هذه القرارات رشيدة أمكن

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

المؤسسة من تحقيق أرباح أعلى وبالتالي توزيع أكثر، ويعتبر توزيع الأرباح أو احتجازها من المشكلات الرئيسية التي يواجهها المدير المالي ولهذا يرى بعض المختصين أن اعتماد استراتيجية الاستقرار في التوزيعات يعتبر حلا مهما، وهناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى تبني هذه الاستراتيجية.¹

✓ المحتوى المعلوماتي لسياسة توزيع الأرباح إذ تعتبر سياسة توزيع الأرباح من العوامل المؤثرة على قيمة المؤسسة من خلال أنها تقدم حلا لمشكلة عدم التأكد التي يعاني منها المستثمرين في سوق الأوراق المالية
✓ مدى رغبة المستثمرين في العوائد الحالية في هذه الحالة فإن سياسة توزيع أرباح مستقرة ستمكن المستثمرين من الحصول على عوائد فورية محددة حسب رغباتهم.

✓ الاعتبارات القانونية إذ يعتبر القانون أن هذه السياسة تشكل ميزة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمدها.

✓ أما العلاقة التي تربط بين قرار توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو من خلال العلاقة التالية:

توزيع الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجية) - الأموال المطلوبة للاستثمار

ومن هذه العلاقة يتضح لنا أن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة ماهي إلا محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية داخلية أم خارجية وبين ما تحتاجه من أموال العمليات الاستثمار، مع التأكيد على أنه إذا كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها فلا حاجة أصلا للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع.

• أنواع قرار توزيع الأرباح:

يمكن التمييز بين عدة أنواع لقرار توزيع الأرباح كما يلي:²

✓ **قرار عملية تجزئة الأسهم:**

في هذا القرار تقوم المؤسسة بزيادة توزيعات صور الأسهم بالإضافة، ويلاحظ أن تجزئة السهم وتوزيعاته في صور أسهم تستخدم للحفاظ على السعر الأمثل للسهم.

✓ **قرار نسبة التوزيع الثابتة:**

¹ - عادل علي بابكر الماحي أبو الجو، مدى مساهمة المدير المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة المصرفية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2021 ص 67-68

² بن عمر محمد البشير، " دور حكومة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة "، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 114

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

يتم فيها توزيع نسبة ثابتة من الأرباح ويضاف إليها قرار الحد الأدنى زائد الفائض وهذا مما دفع بالمؤسسة للقيام بإجراء التوزيعات الإضافية الأخرى.

✓ قرار فائض التوزيع:

هو قيام المؤسسة بإجراءات التوزيع الفائض على المساهمين بعد انقضاء حاجة الميزانية المالية من الأموال الموجودة في فائض هذه الأموال.

✓ قرار خطة إعادة استثمار التوزيعات:

تستخدم التوزيعات بطريقة من قبل المؤسسة وهذا من خلال شراء أسهم إضافية لبعض المؤسسات، حيث تتلاءم هذه القرارات مع هؤلاء المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول مالية.

✓ توزيع الأرباح النقدية:

يعتبر أكثر الطرق استخداماً في عملية التوزيع، بإضافة إلى أنها أكثر تفضيلاً من قبل المساهمين في الحصول على الأرباح من خلال استثماراتهم.¹

• دوافع ومحددات قرار توزيع الأرباح:

▪ دوافع قرار توزيع الأرباح:

يعتبر رصيد النتيجة المحققة من قبل المؤسسة خلال دورة مالية ما جزء من التمويل الذاتي للمؤسسة، حيث لا يمكن للمؤسسة الاحتفاظ به كلية لتمويل احتياجاتها، فتلجأ إلى توزيع جزء من هذه الأرباح وذلك نظراً للأسباب التالية:²

✓ يسمح هذا التوزيع بتحفيز المساهمين على الاحتفاظ بأسهمهم وعدم بيعها، وكذا تحفيزهم على الاكتتاب عند قرار المؤسسة زيادة رأس المال.

✓ عند توزيع الأرباح فإن هذا الإجراء يعكس صحة الحالة المالية للمؤسسة وخاصة إذا ما قامت بالتوفيق بين عملية توزيع الأرباح وزيادة الاستثمار في نفس الوقت.

✓ تلجأ المؤسسة لعملية توزيع الأرباح حتى يزيد هذا القرار من ثقة المستثمرين، وبهذا فهي تعوضهم عن جزء من الأموال المستثمرة.

كما أن هناك حالات يمكن أن تتخذ فيها المؤسسة قرار عدم توزيع الأرباح وذلك في الحالات التالية:

¹ - سطم صالح حسين، حسن مبشر ابراهيم، " العلاقة بين الموجودات غير الملموسة وسياسة توزيع الأرباح "، مجلة

تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، بغداد، العراق، المجلد 17، العدد 54، 2021، ص 26

² - زرقون محمد، مرجع سابق ص ص 85-86

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

- ✓ حالة تحقيق المؤسسة لخسائر معتبرة متراكمة خلال السنوات السابقة.
- ✓ إذا ما كانت المؤسسة خلال السنة الحالية في وضعية جد صعبة من حيث المردودية والاستغلال.
- ✓ إذا ما قررت المؤسسة احتجاز الأرباح بغرض القيام باستثمارات استثنائية معتبرة.
- ✓ إذا حققت المؤسسة نموا معتبرا مما يؤدي إلى الرفع من رقم أعمالها وهذا ما يؤدي إلى زيادة احتياجاتها من رأس المال العامل، وهذا الأخير يجب تمويله بموارد دائمة، وبذلك فإن قرار توزيع الأرباح قد يؤدي إلى اختلال توازن المؤسسة ومن ثم عدم تسديد التزاماتها.

أما الحالات التي يمكن للمؤسسة أن تقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين تتمثل في الآتي:

- ✓ نفي إمكانية تعرض المؤسسة إلى اختلال توازنها المالي نتيجة لإحدى الحالات السابقة.
- إذا عازمت المؤسسة على زيادة رأس المال حسب استراتيجيتها التي تتبناها، وهذا بغرض تشجيع المساهمين على زياد الاكتتاب.

طرق قياس قرار توزيع الأرباح:

يتم قياس قرار توزيع الأرباح كالتالي:¹

- هامش الربح الصافي (نسبة صافي الربح إلى المبيعات):

تهتم هذه النسبة بمعرفة نتيجة أعمال المشروع بعد الضرائب، وبذلك فهي تهتم بكافة عناصر التكاليف والمصروفات المنفقة بضمنها الإيرادات أو الخسائر المتحققة خارج النشاط الأساسي للمشروع، فهي تحسب صافي الربح المتحقق بعد طرح المبيعات + إيرادات النشاط العرضي) من (كلفة البضاعة المباعة + المصاريف التشغيلية + الفوائد + الخسائر الناجمة عن أنشطة المشروع غير الأساسية + الضرائب) وتعد هذه النسبة أكثر المقاييس شمولية للربحية ويمكن قياس هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح إلى المبيعات ويمكن احتسابها كما يلي:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \text{صافي الربح} / \text{المبيعات}$$

- نسبة صافي الربح على حق الملكية:

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق ص 110

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

تبين لنا هذه النسبة معدل العائد الذي يحققه المشروع إلى رأس المال المملوك أي إلى حقوق الملكية، وتستخدم هذه النسبة على نطاق واسع لمعرفة العائد من الأموال المستثمرة من مالكي المشروع، وتحسب بقسمة صافي الربح القابل للتوزيع على حقوق المالكين (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المجمعة المخصصة)، ويمكن استخراج هذه النسبة كما يلي:

$$\text{صافي الربح} = \text{صافي الربح القابل للتوزيع} / \text{حق الملكية}$$

وتعطينا هذه النسبة مؤشر على مقدار العائد الذي يحققه المشروع من أموال المالكين، أي على رأس المال المدفوع من قبل مالكي المشروع، ومدى نجاح الإدارة في زيادة أرباح المشروع من خلال الاستخدام الأمثل لأموالهم والأموال المقترضة.

■ محددات قرار توزيع الأرباح:

يوجد العديد من المحددات نذكر منها: ¹

✓ توفير السيولة:

لا يتوقف قرار إجراء توزيعات نقدية على المساهمين على تحقيق المؤسسة لأرباح عالية أو تملك احتياطات كبيرة بل يعتمد على وضعية السيولة في المؤسسة وهل لديها السيولة اللازمة لتوزيع الأرباح النقدية.

✓ معدل الأرباح:

يعتبر التنبؤ بحجم الأرباح واتجاهها في المستقبل من الجوانب المهمة في التأثير على سياسة توزيع الأرباح، حيث اعتماد معدل ربح ثابت نسبياً يشجع على توزيع نسبة مرتفعة.

✓ عمر المؤسسة:

في الغالب تكون المؤسسات الحديثة النشأة في حاجة لأموال كثيرة لتمويل استثماراتها وهي تواجه صعوبات للحصول على أموال من السوق المالي، مما يحتم عليها اللجوء لحجز نسبة كبيرة من الأرباح مقارنة بالمؤسسات القديمة المتمرسية والمتشعبة سواء في الاستثمارات أو التوسع قد تلجأ لتوزيع معلات عالية من الأرباح.

¹ - هاشم حسن حسين، "العوامل المؤثرة على سياسة توزيع في الشركات المساهمة" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 17، 2008، ص 212.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

✓ الحاجة للاستثمار والتوسع:

تلجأ المؤسسة لحشد إمكانياتها المالية من خلال اعتمادها على مصدر التمويل الذاتي مقارنة بتمويل الخارجي، مما يدعو المؤسسات على القيام باحتجاز الأرباح بدلاً من توزيعها.

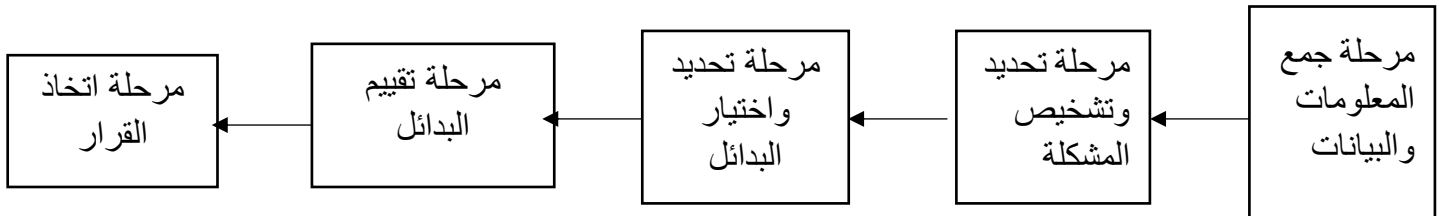
✓ القواعد والقيود القانونية:

تتأثر عمليات توزيع الأرباح بالقواعد والقيود القانونية التي تفرضها الدولة وتحدد كيفية توزيع الأرباح.

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرارات المالية

• مراحل اتخاذ القرارات المالية:

الشكل 01: يمثل مراحل اتخاذ القرارات المالية



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المكتسبات القبلية.

تتم عملية اتخاذ القرار عبر مجموعة من المراحل يمكن توضيحها فيما يلي:¹

✓ مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة:

من الأمور المهمة التي يجب على متخذ القرار القيام بها عندما يكون على وشك تحديد المشكلة السياسية وأبعادها، هو تحديد طبيعة الوضع الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة، وعدم خلق أي شيء بينهما. والوقت المناسب لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

✓ مرحلة جمع المعلومات والبيانات:

إن الفهم الحقيقي للمشكلة وتحديد أبعادها واقتراح البدائل المناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة التي يتم العمل فيها، لأن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة من يتخذه في الحصول

¹ - ناصر محمد على الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير علوم التسيير،

تخصص محاسبة، جامعة الحاج الخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص ص 114 - 115

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والمناسبة للتحليل الدقيق. تتم مقارنة الحقائق بالأرقام للحصول على معلومات تساعد في الوصول إلى القرار المناسب.

✓ مرحلة تحديد واختيار البدائل:

يعتبر تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرار وتتمثل في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة، وتلعب تجربة متخذي القرار دوراً كبيراً في هذا المجال، وذلك من خلال مقارنة كل بديل من البدائل الممكنة. ويتم ذلك من خلال التعرف على مميزات وعيوب كل بديل على حدي ثم اختيار البديل المناسب.

✓ مرحلة تقييم البدائل:

عندما يتم تطوير البدائل المتاحة يجد المدير نفسه أمام ضرورة تقييمها لاختيار البديل المناسب، لأن أيّاً من هذه الحلول يتضمن عدة مزايا وعيوب، إذ ليست كل الحلول متساوية من حيث قدرتهم على تحقيق الهدف.

✓ مرحلة اتخاذ القرار:

بعد اختيار البديل المناسب يكون البديل الذي يحقق المعيار أو يحقق الهدف المطلوب تحقيقه من أجل اتخاذ القرار والذي يعتبر بمثابة إعلان لهذا البديل فإن عملية اتخاذ القرار يجب أن يتبعها نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي يتم اتخاذه ومتابعة أي انحرافات أو اختلافات لتقويمها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القرارات المالية

إن عملية اتخاذ القرارات على مختلف الأوقات والمستويات ليست عملية سهلة، إذ أن هناك عدداً من العوامل التي قد تؤثر وتغير مسار هذه العملية وتزيد من صعوبة التكلفة والتنفيذ والاختيار، لتجنب الوقوع في قرار خاطئ، لذا يجب أخذها بعين الاعتبار والحماية منها.

تتمثل هذه العوامل في:¹

1 - العوامل الخارجية:

وتتجلى في الضغوط الخارجية التي تسببها البيئة المحيطة التي يعمل فيها الفرد، والتي غالباً ما تكون خارجة عن إرادته وتشمل:

✓ الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.

¹ - بركان دليلة، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر، العدد 10، 2011، ص 219.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

- ✓ التطورات التقنية والتكنولوجية والبنية التحتية التي تعتمد عليها جميع أنشطة الحياة.
- ✓ معلومات غير دقيقة ومكررة يجب تجنبها لأنها تؤدي إلى قرارات غير عقلانية
- ✓ الوقت المتاح لاتخاذ القرار، فكلما زاد الوقت المتاح لمتخذ القرار، كانت قراراته أصح.

2 - العوامل الداخلية:

تتمثل في العوامل التنظيمية وخصائص المؤسسة وهي عوامل كثيرة نذكر منها:

- ✓ عدم الوضوح في درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.
- ✓ درجة المركزية وحجم المؤسسة ودرجة انتشارها الجغرافي.
- ✓ درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.
- ✓ مدى توفر موارد المؤسسة المالية والبشرية والفنية.
- ✓ القرارات الصادرة من المستويات الإدارية الأخرى.
- ✓ ويظهر تأثير هذه العوامل بطرق متعددة تتعلق بما يلي:
 - للظروف المحيطة بصانع القرار.
 - تأثير القرار على جميع الأفراد في المؤسسة.
 - بما يتوفر لدى إدارة المؤسسة من إمكانيات مالية وبشرية وفنية.

المبحث الثاني: نمو المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف نمو المؤسسة الاقتصادية

1. المؤسسة الاقتصادية

• تعريف المؤسسة الاقتصادية:

- المؤسسة عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية مادية ومالية لاستخراجه، تحويل، نقل وتوزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة.¹
- تعرف المؤسسة أنها كل هيكل تنظيمي مستقل ماليا، يخضع لكل من الإطار القانوني والاجتماعي، وهدفها دمج جميع عوامل الإنتاج من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، أو تبادل السلع، أو تبادل الخدمات

¹ اترحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات التسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية،

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نفود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

المختلفة، وأن المؤسسة باعتبارها منظمة تعتبر في ذات الوقت هيكلاً اجتماعياً واقعياً ومتعاملاً اقتصادياً، وتتبع خصائص تنظيم متكامل.¹

- المؤسسة منظمة تم تأسيسها من أجل تحقيق نوع ما من الأعمال، مثل تقديم الخدمات وفقاً لمعايير تنظيمية خاصة في مجال عملها، وتُعرف المؤسسة أيضاً بأنها تسعى إلى تحقيق هدف ما، سواء أكان تعليمياً، أو وظيفياً، أو اجتماعياً.²

ومن التعريفات الأخرى للمؤسسة: هي إنشاء وتأسيس مكان خاص، أو عام من أجل تطبيق برنامج معين، أو فكرة ما، ومن الأمثلة على ذلك: مؤسسات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

1.2 - وظائف المؤسسة الاقتصادية:

يرتبط عمل المؤسسة الاقتصادية مع مجموعة من الوظائف وهي:³

الوظيفة المالية: هي عبارة عن العمليات والمهام التي تهتم بالبحث عن المال من مصادره المتنوعة، والممكنة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، وتعتمد هذه الوظيفة على تحديد الحاجات المالية للمؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة خططها وبرامجها الاستثمارية، ومن ثم اتخاذ القرار باختيار أفضل الإمكانيات التي تساهم في تحقيق هذه الخطط؛ من أجل الوصول إلى الأهداف.

الموارد البشرية: هي من الوظائف المنتشرة بشكل كبير في المؤسسات الاقتصادية، وقته بصياغة الخطط، وكافة الأشياء المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في المؤسسة.

وظيفة التمويل: هي الوظيفة التي تبدأ منها أغلب النشاطات والعمليات في المؤسسة الاقتصادية، وتحتل هذه الوظيفة أهمية كبيرة في بيئة عمل المؤسسات.

الوظيفة الإنتاجية: هو تنفيذ كافة النشاطات التي تساهم في جذب عوامل الإنتاج، أو المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، ومن ثم المساهمة بتحويلها إلى مخرجات، وغالباً يجمع الإنتاج مجموعة من النشاطات الموجهة نحو هدف واحد.

الوظيفة التجارية: هي عبارة عن العمليات والمهام التي تنفذها المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على الإداريين، والموظفين الذين يساهمون بضمن حركة المنتجات والمواد، وأغلب الحاجات الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، كالمدخلات والمخرجات.

1.3 - أهداف المؤسسة الاقتصادية:

¹ سيد عبد النبي محمد، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول إلى التميز، الطبعة 2019 دار النشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون) ص 10

² سيد عبد النبي محمد، نفس المرجع السابق، ص 10،

³ سيد عبد النبي محمد، مرجع سابق ص ص 29 - 31

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

هناك العديد من الأهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية الوصول إليها من خلال القيام بنشاطاتها (سواء كانت عمومية أو خاصة، مع اختلاف هذه الأهداف باختلاف نشاط المؤسسة ونوعها وحجمها، ويمكن أن تلخص أهم هذه الأهداف في العناصر التالية:¹

- البحث عن أفضل ربح بأقل تكلفة (التكاليف) وضمان زيادة مستمرة في الربح.
- تكثيف مستمر في عملية إعادة الإنتاج يعني النمو والزيادة الإنتاجية.
- تحسين متواصل لوضع العمال (الوضع المالي، ظروف وشروط العمل، المنح، المواصلات، الترقية، العطل، التكوين،).
- تحقيق الامن والاستقرار في الشغل بالنسبة للعامل.
- تلبية حاجيات المستهلكين المحليين بأثمان معقولة وهو الهدف الرئيسي للمؤسسة، ويتمثل هذا في النوعية العالية للمنتج، تقديمه في وقته المحدد تسليم وتوزيع المنتج حسب العقود المبرمة، وكل هذا يحتاج الى دراسة فاحصة لحاجيات المستهلك وادواقه لكي يقدم له المنتج حسب الطلب.
- رفع المستوى المعيشي للأفراد.

2- نمو المؤسسة الاقتصادية

• تعريف نمو المؤسسة:

ان نمو المؤسسة ليس ظاهرة عفوية بل هو نتيجة قرار اداري، ومن المهم ان يكون قرار زيادة مستوى الإنتاج ناتجا عن زيادة الطلب ومن قرار تحفيزي وتحفيز الطلب أيضا، حيث ان النمو يرجع الى زيادة طلب على منتجات وخدمات لمؤسسة. في البداية يتطلب ذلك رفع المبيعات مما يؤدي الى زيادة الأرباح ويسمح للمؤسسة بالاستثمار في عوامل الإنتاج الأخرى حتى تتكيف مع مستوى الطلب الجديد.²

نستنتج من هذا التعريف ان نمو المؤسسة هو ظاهرة تنتج من خلال التخطيط والتسيير السليم داخل المؤسسة، الذي يساهم في زيادة ثروات المؤسسة من سنة الى أخرى.

• خصائص المؤسسة الاقتصادية:

- ✓ المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها الحقوق والصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- ✓ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة.

¹ بالضياف العيد، المؤسسة الاقتصادية بين أهدافها وتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المؤسسة الوطنية

سوناطراك، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2013 ص 12

² - سمية دربال، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012، ص

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

- ✓ القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- ✓ التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل ولهذا فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها سواء أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج تحقيق رقم أعمال معين....
- ✓ ضمان الموارد المالية لضمان استمرار عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات أو عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- ✓ لا بد أن تكون المؤسسة متلائمة مع البيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، أي لا توجد معزولة عن المحيط، فإذا كانت ظروف البيئة ملائمة فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.
- ✓ المؤسسة هي وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- ✓ يجب أن يشمل اصطلاح المؤسسة على فكرة زوالها إذا صنف مبرر وجودها أو تضاعف كفاءتها.
- **أهداف نمو المؤسسة:**

يمكن أن تقتصر أهداف النمو على النقاط التالية:¹

- ✓ النمو شرط أساسي لبقاء المؤسسة. وقد أظهرت الدراسات أنه كلما زاد حجم المؤسسة، زادت قدرتها على مقاومة المؤثرات القدرة التنافسية.
- ✓ النمو هو وسيلة لتحقيق أهداف المنظمة، بما في ذلك الأهداف الشخصية للمديرين. ويعطي النمو مجموعة من المظاهر: (الشهرة والسلطة والمكانة الاجتماعية والأهداف العامة الخاصة بكل مؤسسة، مثل تحسين الربحية وزيادة العائدات.
- ✓ البحث عن فعالية محسنة: يتم تعريف الفعالية في مفهومها البسيط على أنها قدرة النتائج على تحقيق الأهداف، وسعي المؤسسات إلى النمو، بسبب العلاقة المباشرة بين الحجم والقدرة على تحقيق الأهداف
- ✓ البحث عن المزيد من القوة: الحجم الكبير يتيح للمؤسسة إيجاد أسهل الطرق لتمويل استثماراتها، بالإضافة إلى ذلك الهيمنة على مورديها، وذلك بفضل حجم المشتريات، مما يوفر لها أسعاراً أقل وظروفاً أفضل.
- **أنواع نمو المؤسسة:**

يوجد ثلاث أنواع هي كالتالي:²

¹ - عادل العجالي، دور تحليل الموارد والكفاءات في تحديد إستراتيجيات نمو المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة سطيف، 1، 2011-2012، ص 46

² سمية دربال، مرجع سابق، ص ص 41-44

➤ النمو الداخلي:

النمو الداخلي كما يتضح من تسميته فهو داخلي المنشأ ينتج عن موارد المؤسسة الخاصة، حيث يعرف بالارتفاع في الحجم وتغييرات في خصائص المؤسسة المحصل عليه بضم وإلحاق وسائل إنتاج إضافية منشأة من طرف المؤسسة ذاتها أو مشتراة من الخارج في إطار الصفقات التجارية، فيمكن للمؤسسة أن تتحصل على الوسائل من الخارج أو تصنعها بنفسها أو بتطويرها الذاتي للموارد البشرية المالية والتقنية.

➤ النمو الخارجي:

بعد الدراسة النقدية للعديد من التعاريف التي تناولت النمو الخارجي أعطى Paturel تعريفا معتمدا للنمو الخارجي حيث عرف بأنه عمليات الحياة المباشرة الجزئية أو الكلية لمؤسسة (عن طريق الابتلاع مثلا، أو الحياة غير المباشرة عن طريق السيطرة على مؤسسة أخرى بامتلاكها الحصة هامة من رأسمالها يكفي لتولى السيطرة عليها وإدارتها، أو بواسطة مؤسسة أخرى تقع تحت سيطرة وإدارة المؤسسة وذلك على مجموعة من عوامل الإنتاج المرتبطة فيما بينها بعلاقات تنظيمية داخلية ولها القدرة على الإنتاج أو تقديم الخدمات وتستحوذ على حصة سوقية.

➤ النمو التعاقدى:

هو عقد بين مؤسستين مستقلتين أو أكثر يهدف لدمج مواردها (هم) لممارسة أنشطة إنتاجية، تجارية، خدمية، مشتركة.

إذا أخضع النمو التعاقدى لمعيار التفرقة بين النمو الداخلي والنمو الخارجي فإن هذا النمو قد يكون نمو داخليا وقد يكون نمو خارجيا وذلك على أساس أن كل أنماط النمو هي شكل من أشكال التعاقد بين المؤسسات وذلك كالتالي:

- إبرام المؤسسة لعقد شراكة أو تعاون مع مؤسسة أخرى أو عدة مؤسسات يتضمن إنشاء فرع مشترك بين المؤسستين لإنجاز مشروع أو لتدويل النشاط ... الخ، يعتبر نموا داخليا لأن عملية الإنشاء هذه تمت باستخدام وسائل منفصلة ارتبطت فيما بينها بفعل العقد المبرم بين المؤسستين.
- اشتراك المؤسسة مع مؤسسة أخرى أو عدة مؤسسات في حياة مؤسسة مستقلة أو تولى
- السيطرة المشتركة عليها بامتلاك حصص من رأسمالها كافية لذلك يعتبر نموا خارجيا لأن عملية الحياة هذه شملت موارد مرتبطة فيما بينها.

المطلب الثاني: عوامل النمو المؤسسة الاقتصادية

يعتمد نمو المؤسسة الاقتصادية على مزيج من العوامل الداخلية والخارجية، تشمل بعض العوامل الرئيسية هي كما يلي: ¹

¹ من اعداد الطلبة بناءا على المكتسبات السابقة

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

العوامل الداخلية:

القيادة والإدارة: تلعب القيادة الرشيدة دورًا هامًا في تحديد اتجاه المؤسسة ونجاحها.

الاستراتيجية والتخطيط: يجب أن يكون لدى المؤسسة خطة عمل واضحة تحدد أهدافها واستراتيجياتها لتحقيق تلك الأهداف.

الابتكار: القدرة على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة ضرورية للبقاء في طليعة المنافسة.

الكفاءة التشغيلية: يجب أن تُدار المؤسسة بكفاءة من أجل تقليل التكاليف وتحسين الربحية.

الموارد البشرية: يُشكل الموظفون المهرة والمتحمسون رصيدًا هامًا لأي مؤسسة.

الثقافة التنظيمية: بيئة عمل إيجابية وشاملة تُحفز الموظفين على الإبداع والإنتاجية.

الوصول إلى رأس المال: تحتاج المؤسسات إلى رأس المال للاستثمار في النمو والتوسع.

العوامل الخارجية:

الظروف الاقتصادية: يؤثر الأداء الاقتصادي العام على الطلب على منتجات وخدمات المؤسسة.

المنافسة: يجب أن تتنافس المؤسسات مع شركات أخرى في نفس السوق.

التغيرات التكنولوجية: يجب على المؤسسات مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية من أجل البقاء في المنافسة.

اللوائح الحكومية: يمكن أن تؤثر القوانين واللوائح الحكومية على قدرة المؤسسة على العمل.

العوامل الاجتماعية والبيئية: يجب على المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية في عملياتها.

المطلب الثالث: إستراتيجية تحقيق نمو المؤسسة الاقتصادية.

1 - تعريف الإستراتيجية:

تحدد المنظمة أهدافها وغاياتها طويلة المدى، وتخصص الموارد لتحقيق هذه الأهداف والغايات، وتكون عملية تخصيص أو إعادة تخصيص الموارد من مسؤولية الإدارة العليا.

من التعريف يتضح لنا أن استراتيجية المؤسسة تركز على تحديد الأهداف طويلة المدى التي تطمح إليها، وخاصة تحقيق التنافسية، مع ضرورة اتباع السياسات والخطط لتحقيقها في ظل البيئة السائدة في الموجود فيها.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

2 - أنواع إستراتيجيات تحقيق نمو المؤسسة الاقتصادية:

يوجد عدة إستراتيجيات لتحقيق نمو المؤسسة نذكر منها:

✓ إستراتيجية الاندماج:

يعرف الاندماج بأنه اتحاد مصالح شركتين أو أكثر، ويمكن أن يكون هذا الاندماج من خلال الاندماج الكامل لمؤسستين أو أكثر ونشوء كيان جديد، أو من خلال ضم إحدى الشركات شركة أو أكثر إلى كيانها. ويتم الاندماج أيضًا من خلال التحكم الكامل، أو جزئيًا في مؤسسة أخرى أو يتم ذلك على أساس تطوعي¹.

ويأخذ الاندماج بعض الاشكال نذكر منها:²

✓ الاندماج الأفقي:

ويحدث بين مؤسستين أو أكثر تعمل في نفس مجال العمل، أي مع مؤسسات متنافسة، ويساعد على تحقيق وفورات الحجم وتقليل المنافسة.

✓ الاندماج العمودي:

ويحدث بين مؤسستين أو أكثر تعمل في نفس القطاع وفي أنشطة متكاملة رأسيًا، أي أنها تشترك في إنتاج نفس المنتج ولكنها في مراحل مختلفة من الإنتاج. على سبيل المثال، قد تندمج مؤسسة إنتاجية مع مؤسسة موزعة أخرى.

✓ الاندماج المختلط:

ويسمى أيضًا اندماج التكتلات، وهو اندماج بين مؤسستين أو أكثر تعمل في أنشطة مختلفة غير مرتبطة ببعضها البعض.

2 - استراتيجية الاستحواذ:

الاستحواذ يعتمد على اقتناء المؤسسة المستحوذة على مؤسسة أخرى أصغر حجمًا وإمكانيات، والعمل على إضافتها بمختلف خطوطها الإنتاجية إليها، تعتبر عمليات الاندماج والاستحواذ من أهم أشكال النمو الخارجي

¹ - طارق عبد العال، اندماج وخصوصية البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 05.

² - نبيل محمد مرسى خليل، هاني عبد الرحمان العمري، (2014)، الإدارة الإستراتيجية المعاصرة - مفاهيم وتطبيقات علمية -، الطبعة 2، خوارزم العلمية، جدة، ص 206.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسات، وتتطلب منها القيام بدراسة دقيقة وشاملة للغاية لمعرفة الانسجام المحتمل بين المؤسستين والذي من شأنه تحقيق نجاح هذه العمليات.¹

• خطوات نجاح عملية الاستحواذ:

لنجاح عملية الاستحواذ يتطلب بعض الخطوات نذكر منها:²

■ تحديد الهدف وغربة الاستحواذ قبل إجرائه:

إن فحص عملية الاستحواذ قبل القيام بها يمكن المنظمة من التعرف على أهدافها المستقبلية والمشكلات التي يمكن أن تنتج عن هذه العملية، حيث يجب عليها أولاً تقييم مشروع الاستحواذ نظرياً ثم تقييمه بناءً على المعايير التالية (الوضع المالي، الوضع السوقي للشركة المنتج والبيئة التنافسية والقدرات الإدارية، ثقافة المؤسسة)، وهذا ما سيساعدها على تشخيص نقاط القوة والضعف في المؤسسات الخاضعة للاكتساب ومدى الانسجام بين ثقافتها المؤسستين، وأخيراً التعرف على الصعوبات التي قد تواجه توحيد الأنشطة، بحيث ويمكنها بعد ذلك تقليل عدد المؤسسات المستهدفة ومن ثم العمل على ترتيبها لاختيار إحداها بدقة.

■ استراتيجية المناقصة:

تهدف استراتيجية المزايدة إلى تقليل قيمة صفقة الاستحواذ، والعنصر الأكثر أهمية في هذه الاستراتيجية هو اختيار التوقيت المناسب للتفاوض على الشراء بسعر منافس.

■ التوحيد:

من الضروري جداً القيام بعملية التوحيد بين طرفي الاستحواذ، خاصة في مجال التصنيع والتكنولوجيا والتمويل، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الاستحواذ. ويجب أيضاً إلغاء الوظائف المزدوجة وتنسيق الأنشطة المتقاربة.

3 - إستراتيجية التوسع:

¹ - جعفر عبد الله موسى ادريس، (2013)، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة 1، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، ص 217.

² - فاضل حمد القيسي وعلي حسون الطائي، (2014)، الإدارة الإستراتيجية نظريات - مداخل - امثلة وقضايا معاصرة - الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عملن ص 500 - 502.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

وهي من أهم الاستراتيجيات التي ترغب المؤسسات في تبنيها، حيث أنها ترتبط في كثير من الأحيان بالتوسع الذي تشهده المؤسسة في أنشطتها الحالية أو المستقبلية. ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على مهارات الإدارة العليا والجهود التي تبذلها لاستغلال الفرص البيئية المتاحة لها والمتوافقة مع قدراتها¹.

• طرق قياس نمو المؤسسة الاقتصادية:

➤ القيمة المضافة:

يتم التعبير عن نمو المؤسسة بنسبة التغير في القيمة المضافة:²

$$\text{التغير في القيمة المضافة} = \text{القيمة المضافة (ن)} - \text{القيمة المضافة (ن - 1)} / \text{القيمة المضافة (ن - 1)}$$

وكذلك يتم التعبير عن نمو المؤسسة:³

➤ راس المال العامل FR

يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي ويمثل فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة.

ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

ويتم حسابه بطريقتين:

▪ من أعلى الميزانية:

$$\text{راس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

▪ من أسفل الميزانية:

$$\text{راس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الاجل}$$

¹ - سعد علي ربحان، (2017)، الإدارة الاستراتيجية - مفاهيمها - مداخلها - عملياتها المعاصرة -، ب ط، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ص 69.

² بوهالي محمد، لعبني عمر، مرجع سابق ص 33

³ بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم تسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 89

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

أنواع راس المال العامل:

يمكن تلخيص أنواعه كالتالي: ¹

- راس المال العامل الإجمالي: هو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي تدور وتتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة.

راس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

- راس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

راس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة = الأصول المتداولة - مجموع الديون

- راس المال العامل الخارجي (الأجنبي): هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول راس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة.

راس المال الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة = مجموع الديون

حالات راس المال العامل:

يوجد 3 حالات: ²

- رأس المال العامل موجب:

يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر على وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

¹ مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الرؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 107

² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 127 - 128

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

▪ رأس المال العامل سائب:

يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، ويدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا للأموال المؤسسة.

▪ رأس المال العامل معدوم:

يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

➤ احتياج راس المال العامل BFR :

هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدائمة والمؤسسة اثناء دورة نشاطها، عليها ان تغطي مخزونها ومديونيتها بالديون قصيرة الاجل، فاذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد تزيد مدتها عن دورة واحدة.¹

يحسب بطريقتين:²

▪ الطريقة الأولى:

احتياج راس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الاجل - سلفات مصرفية)

احتياجات راس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الاجل - سلفات مصرفية)

حدود احتياج راس المال العامل:

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 148

2010، ص 52.

² زغيب مليكة، بوشنكير ميلود، التسيير الرسمي حس البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،

2010، ص 52.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

تتمثل فيما يلي:¹

- احتياج رأس المال العامل موجب:
تحدث عندما لا تغطي الديون قصيرة الأجل من دون السلفات المصرفية، احتياجات الدورة الممثلة في الأصول المتداولة من دون القيم الجاهزة.
- احتياج رأس المال العامل سالب:
للمؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التحويل الدورية.
- احتياج رأس المال العامل معدوم:
أي عندما تكون الدورة تغطي كل احتياجات التمويل الدورية، وهنا يتحقق توازن الدورة.

➤ الخزينة الصافية TN:

هي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة او المتاحة الفعلية وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة.²

وتحسب كالتالي:

- الطريقة الأولى:

$$\text{الخزينة} = \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة}$$

- الطريقة الثانية:³

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{راس المال العامل} - \text{احتياج راس المال العامل}$$

¹ عويس مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر 1998، ص

2.

² حسن لهبي وعثمان يخلف، التحليل المالي في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر،

ص 26

³ التكريتي إسماعيل يحي، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن، 2008، ص 178.

حالات المتعلقة بالخزينة الصافية:

- الخزينة موجبة:
 - في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال وبالتالي فالمؤسسة لديها فائض من الأموال، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة أي عليها القيام ب:
- شراء التزامات الموردين.
- شراء مواد أولية.
- تمديد آجال الزبائن
- شراء أسهم وسندات.
- الخزينة سالبة:
 - في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تعاني من العجز في السيولة وغير قادرة على تلبية احتياجات الاستغلال وعليها القيام ب:
- تحصيل العملاء.
- التنازل عن بعض المخزونات.
- التنازل عن بعض الاستثمارات التي لا تؤثر على طاقتها الإنتاجية.
- الخزينة معدومة:
 - تعتبر هذه الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، مما يعني التسيير الجيد للخزينة إذ تجنب المؤسسة وجود أرصدة دائنة تكلفها أعباء مالية إضافية، أو وجود مبالغ مالية كبيرة في حساباتها البنكية كان من الواجب توظيفها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسات سابقة حول القرارات المالية

- دراسة بن دادة عمر بعنوان دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مجمع الرياض - سطيف - أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم تسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - سنة 2016/2017 تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية،

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

حيث تعتبر عملية تقييم كفاءة القرار أحد أهم مراحل عملية اتخاذ القرار، التي تبدأ باكتشاف المشكلة وتنتهي بتقييم القرار، لاستعمال ما توصل اليه من نتائج في ترشيد القرارات المالية مستقبلا.

توصلوا إلى أن المجمع يتمتع بتوازن مالي مريح، حيث يمكن للأموال الخاصة وحدها أن تحقق هذا التوازن دون اللجوء إلى المصادر الخارجية المكلفة كما أنه يحتفظ بسيولة كبيرة هو في غنا عنها، وبالتالي فإن عملية تقييم الأداء هذه هي تقييم للقرارات المالية مجتمعة، حيث أن الأداء المالي هو عبارة عن عملية وضع القرارات المالية حيز التطبيق، وعملية تقييم الاداء هذه تعطي نتيجة عن واقع تطبيق هذه القرار وبالتالي بالفرضية الأولى صحيحة.

من خلال الاعتماد على الأساليب الكمية (مؤشرات التوازن المالي ، النسب المالية والقيمة الاقتصادية المضافة)، الأساليب النوعية والمتمثلة في كفاءة الإدارة ، عمليات توزيع الأرباح غير المدروسة ، التدخل الحكومي من حين لآخر في سن القوانين، حيث كانت عملية تسقيف ثمن الدقيق ودخول المجمع إلى بورصة الجزائر وتوفير تمويل إضافي دون وجود خطة استثمار حقيقية، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات في مجال نشاط استثمار الصناعات الغذائية، هذه العوامل أدت مجتمعة خلال المرحلة الأولى من الدراسة إلى انخفاض أرباح المجمع من سنة إلى أخرى وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للسهم، وبالتالي بالفرضية الثانية كذلك صحيحة.

لا حظوا ان كيف للقيمة الاقتصادية والسوقية المضافتين قدرة على تشخيص الوضع الاقتصادي للمجمع، حيث تمكن المجمع في المرحلة الأولى من تسجيل نتائج إيجابية من خلال عملية خلق القيمة، فقد كان وعلى مدار سنوات الدراسة معدل العائد للاستثمار أكبر من تكلفة الأموال، ما مكن المجمع من تحقيق فائض في الأرباح أكبر من كل التكاليف المحاسبية وتكلفة الأموال، بينما الأدوات التقليدية فلم تتمكن سوى من تحديد المركز المالي، وأثبتت النسب الخاصة بالمردودية خصوصا المردودية التجارية والاقتصادية أن المجمع غير قادر على تحقيق نتائج كبيرة تغطي كامل التكاليف، وإن وجدت فهي ضعيفة جدا وأقل من النسب المعيارية المعتمد بها.

تمكنوا من اشتقاق بعض الأدوات التقليدية والمتمثلة في البحث عن تناسق في الهيكل الاستثماري، وبعض النسب المالية، بالإضافة إلى أدوات حديثة إحصائية ورياضية، وقد قمنا بتقييم كفاءة هذا القرار، وتوصلنا إلى وجود مجموعة من الاختلالات في قرار الاستثمار منها عدم وجود خطة حقيقية للاستثمار وعدم قدرة التنبؤات على تحقيق قيمة مضافة، وبالتالي بالفرضية الثالثة أيضا صحيحة.

رغم كون سياسة توزيع الأرباح تعبر عن قرار تمويلي من خلال احتجاز الأرباح، وبدرجة أقل قرار استثماري، فرغم ذلك هناك بعض الأدوات التي تقيمه، خصوصا الأدوات الحديثة وفي هذا المجال قد ظهرت مجموعة

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

كبيرة من النظريات التي تدرس هذا القرار، باعتباره له تأثير مباشر على قيمة السهم في السوق، وبالتالي فالفرضية السادسة كذلك صحيحة.

لقد أثبتوا صحتها كذلك من خلال مجموعة من الأدوات التقليدية والحديثة للتحليل المالي، فهيكّل المجمع متناسق من خلال تحليل التناسق في الهيكل المالي وتحديد نسبة كل عنصر من عناصر الخصوم بالنسبة للخصوم كلية، كذلك المجمع متوازن ويتمتع باستقلالية مالية، الشيء الذي يعبر عن سلامة قرار التمويل.

○ دراسة فاطمة الزهراء بومعروف، بعنوان **أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية جامعة محمد خيضر - بسكرة - سنة 2019** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، وقد تم تطبيق الدراسة على مؤسسة اقتصادية جزائرية وهي شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-، وقد قامت الطالبة باختيار الميزانية المالية لسنة 2015 للدراسة،

يعد مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر، حيث يوفر درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية نظرا لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير، إلا أنها أصبحت غير ملائمة بمرور الزمن وخاصة في فترة التضخم.

❖ تعتبر القيمة العادلة أكثر فائدة من التكلفة التاريخية في قياس بعض عناصر الأصول والخصوم خصوصا تلك المتعلقة بقياس الأدوات المالية كالاستثمار في الأسهم والسندات.

❖ يوفر تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وهو ما يتطلب بالضرورة تبني أساس للقيمة العادلة.

❖ للقيمة العادلة انعكاسات جيدة على الاقتصاد الوطني، ولكن إن توفرت لها أسواق مالية نشطة، وذلك لكي تتمكن من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفعالية.

❖ إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية عديد من معايير المحاسبة الدولية تبنى من خلالها مفهوم القيمة العادلة في القياس والإفصاح عن الأصول والخصوم، كما خصصت لها معيارا خاصا بها والمعيار 13 (IFRS) يحدد أساليب قياسها، وذلك لزيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في قياس القيمة العادلة والتوسع في الإفصاحات.

❖ تزداد عدالة الإفصاح كلما توافرت المعلومات على خصائص نوعية، وهذا ما يساعد في عملية اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

- ❖ تبني النظام المحاسبي المالي الجزائري للقيمة العادلة وذلك تحت تسمية القيمة الحقيقية دون التفصيل في مكوناتها وطرق تقديرها وقياسها في إعادة التقييم للأصناف المحاسبية التي أوجب النظام المحاسبي إعادة تقييمها بالقيمة العادلة وكذلك الإفصاح بموجبها.
- ❖ تعتبر القوائم المالية المحصلة النهائية التي يعتمد عليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، لأنه هذا الأخير يمكننا من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بمعرفة توازنها المالي إضافة إلى النسب المالية والتي من خلالها يمكن للمؤسسة من اتخاذ قراراتها المالية على أسس علمية في المدين البعيد والقصير.
- ❖ إقرار النظام المحاسبي المالي بالقياس والإفصاح المحاسبي من خلال إعطائه الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية بغية اكتساب القوائم المالية المصدقية وشفافية، وتقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما أكدته من خلال تبنيه المفهوم للقيمة العادلة.
- ❖ يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تعزيز الشفافية والمصدقية في عرض القوائم المالية إلا أن البيئة الاقتصادية الجزائرية لا تسمح حالياً بتطبيق نموذج القيمة العادلة على الرغم من مرور العديد من السنوات من تبنيها في النظام المحاسبي المالي
- دراسة: بوهالي محمد، لعبني عمر، بعنوان **أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة - دراسة حالة مطاحن الاغواط للفترة 2012 - 2017**. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد: 04 / العدد: (2019) ص 24 - 40 جامعة الجزائر 03 تاريخ الاستلام: 2018/05/11 تاريخ القبول: 2019/01/01 تهدف هذه الدراسة الى ابراز تأثير القرارات المالية - قرار التمويل وقرار الاستثمار - على نمو المؤسسة مقاسا بالتغير في القيمة المضافة.
- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرار التمويل معبرا عنه بالتغير في الأموال الخاصة على نمو المؤسسة معبرا عنه بتطور القيمة المضافة في مؤسسة مطاحن الاغواط.
- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرار التمويل معبرا عنه بالتغير في الخصوم الغير جارية على نمو المؤسسة معبرا عنه بتطور القيمة المضافة في مؤسسة مطاحن الاغواط.
- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرار التمويل معبرا عنه بالتغير في الخصوم الجارية على نمو المؤسسة معبرا عنه بتطور القيمة المضافة في مؤسسة مطاحن الاغواط.
- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرار الاستثمار معبرا عنه بالتغير في الأصول غير جارية على نمو المؤسسة معبرا عنه بتطور القيمة المضافة في مؤسسة مطاحن الاغواط.
- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرار الاستثمار معبرا عنه بالتغير في الأصول الجارية على نمو المؤسسة معبرا عنه بتطور القيمة المضافة في مؤسسة مطاحن الاغواط.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول نمو المؤسسة الاقتصادية

- دراسة: رقيق رابح، مهراوي الحبيب، بعنوان: أثر تخطيط القوى العاملة على نمو المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ملبنة سيدي خالد - تيارت - مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير تخصص: اقتصاد عمل، قسم علوم اقتصادية جامعة ابن خلدون - تيارت - سنة: 2019/2018
- ❖ يساهم تخطيط القوى العاملة مساهمة فعالة في تحسين وتطوير المؤسسة من خلال أنشطتها المتكاملة والمتربطة والتي تهدف الى ترشيد استغلال القوى العاملة المتاحة بالمؤسسة من خلال تأثير وظائفها المختلفة على أداء سلوك الافراد التي تعتبر متغيرات ضمنية للعنصر البشري المؤثر على نمو المؤسسة.
- ❖ أهمية وظيفة تخطيط القوى العاملة تلعب الدور الأساسي في تمكين المؤسسة من بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية.
- ❖ لا يوجد نموذج محدد لتخطيط القوى العاملة فكل مؤسسة منفردة بذاتها، ولا يصلح نموذج احدي المؤسسات للتطبيق على مؤسسة أخرى، انه يؤسس على حجم والهيكل التنظيمي وطبيعة الاعمال.
- ❖ ان الكفاءات البشرية ونمط ادارتها يعتبران عاملين اساسيين في نجاح أي مؤسسة وتميزها عن مثيلاتها في سوق المنافسة.
- ❖ ان التحدي الذي يواجه المؤسسات سوف يكون في كيفية تخطيط القوى العاملة بطريقة جيدة.
- ❖ المؤسسة ليس لها طموحات في التوسع والنمو على المدى القريب، سوى المحافظة على حصتها من السوق الوطنية.
- ❖ تقوم المؤسسة بتدريب عمالها للمحافظة عليهم، وتنميتهم وفق برنامج تدريبي معد لكافة المستويات الإدارية بشكل مستمر.
- ❖ تعمل المؤسسة على تطبيق نظام للحوافز عادل أكثر تناسبا مع الافراد وذلك حسب الأرباح المحققة.
- ❖ تولي المؤسسة اهتماما كبيرا بتوظيف مواردها البشرية وتقوم بتقديم أدائهم بصورة مستمرة لكن لا تعطي للعاملين سلطة أوسع لممارسة نشاطهم.
- دراسة: سمية دربال، بعنوان سلوك المؤسسات في تمويل نموها الداخلي، دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2010. أطروحة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - سنة: 2012/2011
- محاولة تحليل الجوانب الاقتصادية والإستراتيجية والمالية لمفهوم نمو المؤسسة الذي يتميز بتعدد جوانبه وتعتها وتداخلها.
- محاولة تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية بإبراز وتفسير العوامل الداخلية المتحركة في النمو.

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

- اختبار مدى وجود أثر للحجم على سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويلها لنموها الداخلي أي محاولة إثبات خصوصية السلوك المالي لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في دعمهما لنموهما الداخلي.
- ❖ باستخدام طريقة التحليل التمييزي، تبين أن سلوك مؤسسات الدراسة يختلف باختلاف حجم المؤسسة، حيث بلغت جودة التصنيف 75.8%، وبذلك فإن المجموعتين الخاضعتين للتحليل منفصلتين ولكل منهما خصائص تميزها عن الأخرى، وعلى هذا يمكن القول إن الاستراتيجيات المالية المنتهجة لتحقيق النمو تختلف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة.
- ❖ توصل التحليل إلى الحصول على دالة تمييز قانونية معيارية للتمييز بين المؤسسات مصنفة حسب الحجم من حيث الخصائص المالية التي تعكس سلوك هذه المؤسسات في تمويل نموها الداخلي، حيث بدت ثلاث متغيرات فقط لها قدرة كبيرة على التمييز وهي معدل دوران الأصل الاقتصادي، القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي والمردودية الاقتصادية الصاف.
- ❖ باستخدام طريقة المحاور العاملة الأساسية لمعرفة الحد الأدنى من المتغيرات المفسرة للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحصلوا على ستة عوامل رئيسية انطلاقاً من المتغيرات الأصلية، حيث توصل التحليل بأن مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نموها الداخلي والمستخرجة من العوامل الأولية المقترحة باستخدام طريقة التحليل العامل هي سياسة المؤسسة التجارية مردودية المؤسسة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، الهيكل المالي، سياسة التمويل، ومردودية الأموال الخاصة.
- ❖ وباستخدام كذلك الطريقة المحاور العاملة الأساسية ظهرت مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات الكبيرة في تمويل نموها هي: السياسة التجارية سياسة التمويل، القيمة المضافة سياسة الاستدانة، الأداء الاقتصادي للمؤسسة، وسياسة التمويل الذاتي.

المطلب الثالث: العلاقة بينهما

تلعب القرارات المالية دوراً محورياً في نمو المؤسسة الاقتصادية، حيث تُعدّ بمثابة البوصلة التي توجه مسارها وتحدد اتجاهها، بحيث لا يمكن فصل القرارات المالية عن نمو المؤسسة الاقتصادية، بل هي بمثابة العوامل المُحرّكة لمسارها، لذلك يجب على الإدارة المالية للمؤسسة أن تُولي اهتماماً كبيراً لهذه القرارات، وأن تُجري دراسات مُتعمّقة لتقييم المخاطر والعوائد المُتوقعة لكل قرار قبل اتخاذه.

وتشمل هذه القرارات بشكل أساسي ثلاثة جوانب رئيسية:

❖ قرار التمويل:

الفصل الأول: عموميات حول القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية

يُعنى هذا القرار بكيفية حصول المؤسسة على الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها الاستثمارية. وتتعدد مصادر التمويل، من خلال:

- التمويل الذاتي: باستخدام الأرباح المحتجزة أو زيادة رأس المال.
 - التمويل الخارجي: من خلال القروض البنكية أو إصدار السندات أو غيرها من الأدوات المالية.
- يؤثر اختيار المصدر المناسب للتمويل على تكلفة رأس المال، وبالتالي على ربحية المشاريع وقدرة المؤسسة على النمو.

❖ قرار الاستثمار:

يُعنى هذا القرار باختيار المشاريع التي تستثمر فيها المؤسسة، مع تقييم المخاطر والعوائد المتوقعة لكل مشروع. وتتعدد أنواع المشاريع الاستثمارية، من خلال:

- الاستثمار في الأصول الثابتة: مثل شراء المعدات أو العقارات.
- الاستثمار في الأصول المتداولة: مثل المواد الخام أو المنتجات النهائية.
- الاستثمار في الأوراق المالية: مثل الأسهم أو السندات.

يؤثر اختيار المشاريع الاستثمارية بشكل مباشر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ونمو أرباحها/

❖ قرار توزيع الأرباح:

يُعنى هذا القرار بتحديد نسبة الأرباح التي يتم توزيعها على المساهمين، والنسبة التي يتم الاحتفاظ بها لتمويل أنشطة المؤسسة المستقبلية. ويؤثر هذا القرار على:

- رضا المساهمين: الذين يبحثون عن عائد مجزي على استثماراتهم.
- قدرة المؤسسة على النمو: حيث أن الاحتفاظ بجزء من الأرباح يُتيح للمؤسسة تمويل مشاريع استثمارية جديدة.

العلاقة بين القرارات المالية ونمو المؤسسة:

تُشكّل القرارات المالية الثلاثة حلقة مترابطة تؤثر بشكل مباشر على نمو المؤسسة الاقتصادية. فاختيار المصدر المناسب للتمويل، والمشاريع الاستثمارية المُجدية، وسياسة توزيع الأرباح المُتوازنة، كل ذلك يُساهم في:

- زيادة رأس المال: من خلال جذب المزيد من المستثمرين.
- تعزيز الربحية: من خلال تنفيذ مشاريع مُجدية تُحقق عوائد مُرتفعة.
- تحسين السيولة: من خلال إدارة الأصول المتداولة بشكل فعال.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى طبيعة القرار المالي ومفهوم القرارات المالية، وبيننا دور كل من قرار الاستثمار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد يليه قرار التمويل الذي يعتبر عملية تجميع الأموال ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين والمالكين لهذه المؤسسة، أما قرار توزيع الأرباح هو سياسة تتبعها المؤسسة لتوزيع أرباحها المحققة خلال فترة زمنية محددة.

وتم التطرق الى مفهوم النمو في المؤسسة الاقتصادية، وبيننا انه ظاهرة عفوية ناتجة قرار اداري، ومن المهم ان يكون قرار زيادة مستوى الإنتاج ناتجا عن زيادة الطلب، حيث ان النمو يرجع الى زيادة الطلب على المنتجات وخدمات المؤسسة.

اعتمدنا في دراستنا على بعض الدراسات السابقة التي لعل صلة بالموضوع وعملنا على مقارنة بين الدراسات السابقة المتعلقة بالقرارات المالية والمتعلقة بنمو المؤسسات الاقتصادية

الفصل الثاني:

أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة - شركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية
التوزيع " البيض "



تمهيد:

في هذا الفصل سيكون هدف الدراسة محاولة إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة الاقتصادية، وقد اخترنا شركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع بالبيض لدراسة مدى تأثير القرارات المالية عليها وسعيا منا للتعرف على مدى اعتماد المؤسسة على القرارات المالية في متابعة نشاطها ومحاولة تحسين أدائها ولتطبيق الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي خلال الفترة (2018 2022) وفي حدود المعلومات المتحصل عليها من الوثائق الداخلية للمؤسسة محل الدراسة، حاولنا تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة سونلغاز البيض.

المبحث الأول: التعريف بشركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع.

المطلب الأول: النشأة المؤسسة

1. التطور التاريخي لنشأة شركة سونلغاز

يمكننا إعطاء نظرة عامة حول الشركة من خلال عدة محطات هامة في مسارها الاقتصادي فيما يلي:

- **بدايات الكهرباء في الجزائر:** في بداية القرن العشرين، كانت هناك 16 شركة لديها امتيازات كهربائية في الجزائر، وبموجب مرسوم 16 أغسطس 1947 تم تأسيس شركة **كهرباء وغاز الجزائر**، حيث كانت تمتلك 90% من العقارات الصناعية الكهربائية والغازية.
- **إنشاء سونلغاز عام 1969:** تم إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز محل كهرباء وغاز الجزائر بمقتضى القانون رقم: 69-59 المؤرخ في: 28 جويلية 1969 الصادر بالجريدة الرسمية في: 01 أوت 1969، وقد حدد لها مهمة رئيسة تتمثل في الإدماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد، وبهذا فقد أصبحت تحوز على احتكار إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة الكهربائية.
- **إعادة الهيكلة الأولى عام 1983:** أعيدت هيكلة سونلغاز لأول مرة وأنشأت خمس (05) شركات أعمال متخصصة، حيث بفضل هذه الشركات أصبحت سونلغاز تمتلك بنية تحتية للكهرباء والغاز تلبى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- **كهريف KAHRIF:** لإنجاز الكهرباء الريفية (إيصال وتوسعة الشبكة عبر الأرياف).
- **كهركيب KAHRAKIB:** لإنجاز البنية التحتية والإنشاءات الكهربائية.
- **كانا غاز KANAGHAZ:** لإنجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز.
- **التركيب ETTERKIB:** للتركيب الصناعي.
- **إينرغا INERGA:** مؤسسة أشغال الهندسة المدنية.
- **وضع جديد لشركة سونلغاز عام 1995:** تغيير النظام الأساسي والطبيعة القانونية لمؤسسة سونلغاز، فأصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.
- **التحول إلى (SPA) عام 2002:** تم تحويل المؤسسة ذات الطابع الصناعي والتجاري إلى شركة مساهمة بموجب المرسوم الرئاسي: 02-195 الصادر في: 02 جوان 2002، وهذه الترقية تمنح المؤسسة إمكانية توسيع أنشطتها لتشمل ميادين أخرى تابعة لقطاع الطاقة.
- **التوسع لمجموعة سونلغاز للفترة (2004 - 2006):** أصبحت سونلغاز مجمع شركات، بإعادة هيكلة نفسها في شكل مؤسسات مكلفة بالنشاطات الأساسية وهي:
الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، شركة تسيير شبكة نقل الكهرباء، شركة تسيير شبكة نقل الغاز.
كما تم هيكلة وظيفة التوزيع في أربع مؤسسات فرعية:
• المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الجزائر.

- المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الوسط.
- المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الشرق.
- المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الغرب.

ومن بين ما نتج عن هذه الهيكلية دمج الشركات الثلاث (شركة توزيع للشرق والوسط، والغرب) لتوزيع الكهرباء والغاز في شركة واحدة تحت اسم: **شركة توزيع الكهرباء والغاز وسط. SDC** وفي سنة **2017** أقر المخطط التنظيمي الجديد إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المسماة اختصارا **SDC** شركة ذات أسهم بتاريخ: **2017/04/04** برأس مال يقدر بـ **64** مليار دينار جزائري، حدد مقرها الاجتماعي بالبلدية، قبل أن يغير سنة **2019** إلى الجزائر العاصمة. وفي سنة **2020** قامت الشركة بتغيير الاسم من **SDC** إلى **SADEG** كنتيجة لضم شركات التوزيع الثلاث (شركة توزيع للشرق والوسط، والغرب).

2_ التعريف بوحدة توزيع الكهرباء والغاز بالبيض

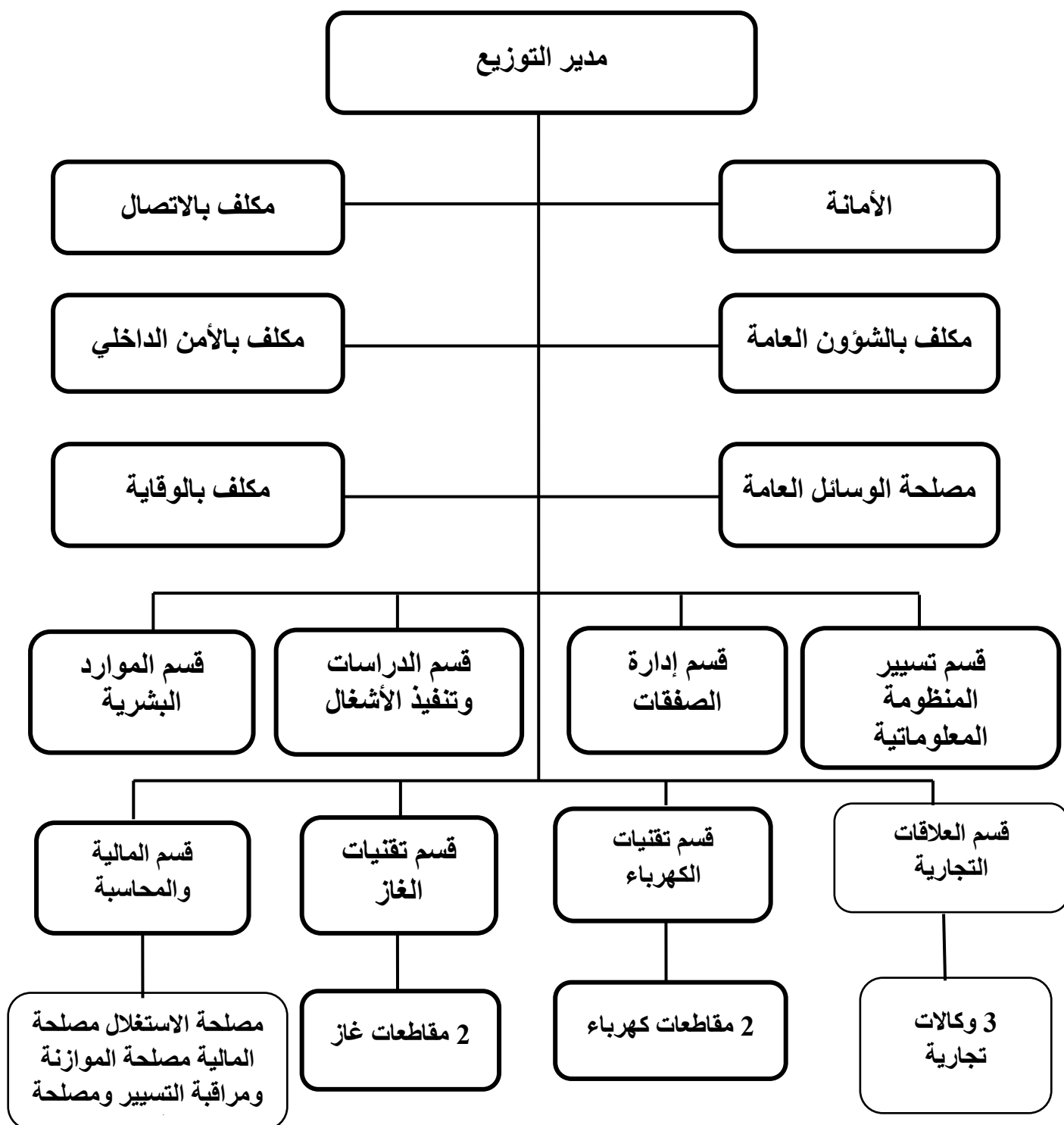
تعتبر مديرية التوزيع بالبيض الفرع المسئول عن توصيل وتوزيع الطاقة (غاز وكهرباء) إلى الزبون أو المستهلك عبر إقليم الولاية ومن بين الوظائف التي تقوم بها نذكر ما يلي:

- استغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز.
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز التي تمكن من تزويد زبائن جدد وضمان أمن وفعالية هذه الشبكات.
- ضمان التوازن بين الطلب والعرض في مجال الطاقة.
- تسويق الكهرباء والغاز، وضمان نوعية واستمرار الخدمة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالبيض

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز خلال الفترة 2018-2022



يمكن توضيح وشرح مهام كل مصلحة كالآتي:

1. مدير التوزيع:

المديرية يمثلها المدير الذي يعتبر المسؤول الأول والمنسق المشرف والمسير الرئيسي، ويمثلها على كل المستويات حسب الإقليم المحدد بها، وعلى هذا المدير أن يكون متحصل على تكوين عالي ويتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه كما يجب أن يعرف بصفات القائد المسير الذي يستطيع قيادة طاقمه وإدارة الأعمال.

✓ مهام المدير:

ومن بين المهام التي يتكفل بها ما يلي:

- اتخاذ القرارات المتعلقة بالأهداف والسياسة العامة لكل نشاط المديرية والمصادقة عليها.
- توزيع الوظائف والمهام على مختلف رؤساء الأقسام ومساعديه.
- العمل على التنسيق والتوجيه والنصح والإرشاد المختلف أعضاء مجلس المديرية وتبادل الآراء ووجهات النظر.
- مراقبة ومتابعة الآراء داخل المديرية ومقارنتها مع النتائج المحققة والأهداف المسطرة.
- تمثيل المديرية داخل الولاية وخارجها في الملتقيات والتداولات والاجتماعات.

✓ الأمانة:

تعتبر الأمانة المساعد الأيمن للمدير، إذ بفضلها يتم تنظيم الأعمال المبرمجة في مكتب المدير وحسن تسيرها وترتيبها وفق برنامج خاص فيه، تحترم فيه المواعيد ودرجة أهمية العمل الواجب القيام به. وتتلخص أهم الأعمال التي تتكفل الأمانة بأدائها فيما يلي:

- تنظيم مواعيد المدير وتسجيلها وكذا عمليات الزيارات والاستقبال.
- استلام وإرسال البريد اليومي الصادر والوارد وعرضه على المدير للاطلاع عليه ثم توزيعه إلى مختلف الأقسام.
- استقبال الأخبار والمكالمات الخاصة بالمدير.
- حفظ المستندات والوثائق والملفات الخاصة بالمدير.
- إبلاغ مختلف المصالح والفروع داخل المركز بقرارات المدير التي تهمهم، وكذا بمواعيد الاجتماعات التي تجري مع المدير.

✓ مصلحة الشؤون القانونية:

تتواجد هذه المصلحة من أجل الدفاع عن المؤسسة أمام القضاء حول مختلف النزاعات القضائية، ومن

أهم وظائفها هي:

متابعة كل القضايا التي يتم فيها التعدي على ممتلكات المؤسسة أو سرقة الكهرباء: التكفل بمهمة تحصيل كل المستحقات والتعويض الخاصة بالمؤسسة في إطار النزاعات مع الغير التكفل بالشكاوى المقدمة من طرف المواطنين والمتعلقة بالأضرار الناتجة بسبب الكهرباء، والغاز وإرسال ملفاتهم إلى شركات التأمين من أجل التعويض الإنابة عن المدير وتمثيله أمام الهيئات القانونية.

✓ مكلف بالوقاية:

من وظائفه الرئيسية التدخل السريع فيما يلي:

- تطبيق التعليمات الشرعية والأوامر المتعلقة بالصحة والأمن
- تحضير مناهج وطرق عمل من شأنها ضمان الأمن والشروط الحسنة للوقاية من الحوادث المهنية
- التحقيقات الضرورية بسبب أي حادث أو مرض ناتج عن وفاة عامل أو عجز
- تنظيم حلقات وتربصات تكوينية للعمال في ميدان الوقاية والأمن والصحة
- القيام بمراقبة دورية للعمال والحرص على مدى تطبيق تعليمات الوقاية الأمنية.

✓ مكلف بالأمن الداخلي:

من الوظائف الرئيسية المساعد الأمن الداخلي هي:

- التنسيق مع فروع الشركة للوقاية والعمل الأمني في المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي للوحدة المتواجدة بها.
- حماية المؤسسة من الأعمال المسروقة أو محاولات تخريبية، ومسببة في عرقلة أو اختلال سير المؤسسة.
- التنسيق مع السلطات في مجال المسائل الأمنية.
- حماية العمال مهما كانت درجاتهم من التهديدات والتحرشات داخل أماكن العمل خارجها.

✓ المكلف بالاتصالات:

هو إطار متحصل على شهادة ليسانس في الاتصالات من وظائفه الرئيسية

- التنسيق فيما يخص البرامج والمواعيد الخاصة بالمدير داخل المديرية وخارجها
- استقبال المواطنين والسلطات وكل المكالمات الهاتفية في غياب المدير وتسجيل طلباتهم وضبط المواعيد لهم.

✓ خلية المراقبة والتفتيش:

تأسست هذه المصلحة مؤخرا نظرا لحاجة مؤسسة سونلغاز ووكالاتها لتحسين جودة التسيير، ورقابة تطبيق القوانين على مستوى أقسامها ومصالحها. يسهر رئيس مصلحة المراقبة والتفتيش على مواكبة الأحداث اليومية والحرص على حسن وانتظام كل الأعمال داخل المؤسسة للحد من الأخطاء، والتجاوزات والارتقاء إلى ما هو أفضل مستقبلا.

✓ قسم الموارد البشرية:

- يعتبر هذا القسم قلب الإدارة وله دور هام بها ومن أهم الوظائف الرئيسية لهذا القسم ما يلي:
- السهر على تطبيق قواعد النظام الداخلي للمؤسسة الاتفاقية الجماعية المناشير التطبيقية والقواعد المعمول بها
- التحضير التوجيه ومراقبة إصدار مختلف المخططات مخطط التشغيل مخطط التكوين والترقيات
- وتحرير الإحصائيات الخاصة بتكوين الموظفين في المعاهد التابعة لسونلغاز وكذا المعاهد الخارجية ومتابعتها.

القسم التقني للغاز:

يحتوي على أربعة مصالح مصلحة مراقبة استغلال الغاز مصلحة تطوير الشبكات مصلحة صيانة الغاز ومن مهامه متابعة وتحليل القياسات المرحلية ومتابعة الدراسات الخاصة بالحماية بتطوير شبكات الغاز

✓ القسم التقني للكهرباء:

تتمثل أهم وظائفه في:

- تطوير الشبكة الكهربائية التابعة للمديرية.
- وضع برامج للصيانة من التلف والأعطاب التي قد تلحق بهذه الشبكة جراء الكوارث الطبيعية أو التعدي عليها من قبل الغير.
- تلقي اتصالات المواطنين والعمل على تلبية طلباتهم عن طريق إرسال فرق متخصصة لإصلاح الأعطاب وإدارة التيار الكهربائي.
- تلقي طلبات المواطنين فيما يخص التزويد بالكهرباء وإجراء الدراسات الخاصة بذلك ومن ثم التنسيق مع باقي الأقسام ككل فيما يخصه، والقيام بخرجات ميدانية وذلك لتنفيذ الشبكة الكهربائية والتنسيق مع مختلف مديريات الولاية.

✓ قسم العلاقات التجارية:

ينقسم إلى مصلحتين موجودتين بمقر المديرية (المصلحة التقنوتجارية، مصلحة الزبائن) وخمسة مصالح تجارية من أهم وظائف ومهام هذا القسم ما يلي:

- احترام اجراءات ربط الزبائن الجدد بما فيها عقد الأشغال من بداية طلب الزبون إلى تزويده بالكهرباء والغاز.

- تسيير زبائن التوتر المتوسط والضغط المتوسط بالنسبة للرصيد والفواتير والتسوية تسيير حسابات الزبائن بما في ذلك الرصيد والإحصاء وإصدار الفواتير المتعلقة بهم.

✓ قسم المحاسبة والمالية:

وهو قسم ذو أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسة، ويوجد به أربعة مصالح مصلحة المالية، مصلحة استغلال المحاسبة مصلحة الميزانية مصلحة المراقبة والتفتيش). كل مصلحة لها مهام مختلفة ومتنوعة تحاول قدر الإمكان التنسيق فيما بينها من جهة، وتسيير مختلف المعاملات المالية والمحاسبية الخاصة بالمديرية من جهة أخرى

✓ قسم الشؤون العامة:

من وظائفه ما يلي:

- متابعة وتسيير صيانة ونظافة البيانات والمكاتب الخاصة بالمديرية
- استقبال وتسجيل وتوزيع البريد الوارد والصادر
- ضمان تسيير ممتلكات المديرية
- القيام بشراء كل وسائل العمل الخاصة بالمديرية.

✓ قسم تخطيط الكهرباء والغاز ومن مهامه:

- التخطيط ووضع البرامج السنوية، وكذا المراكز المعدة لسنوات.
- متابعة قرارات التخطيط لضمان التحكم في السير الحسن للبرامج.

✓ قسم الدراسات وتنفيذ الأشغال (الكهرباء والغاز):

من مهامه ووظائفه ما يلي:

- دراسة كل الطلبات الواردة إلى المديرية
- جمع كل الملفات التقنية الخاصة بالمنشآت في طريق الإنجاز والمتابعة اليومية لبرامج الأشغال وكذلك متابعة القروض.

- استقبال وتسوية كل الفواتير الخاصة بالمؤسسات المتعاقدة مع المؤسسة.

✓ قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي:

من مهامه ما يلي:

- تسيير مركز معالجة الإعلام الآلي فيما يخص كل الأجهزة على مستوى المديرية

- التطبيقات في ميدان الإعلام الآلي:

- صيانة ومتابعة أجهزة الإعلام الآلي.

✓ قسم إدارة الصفقات:

يعتبر هذا القسم من الأقسام المحورية في المديرية، إذ يعد همزة وصل ما بين الأقسام الأخرى، ويعمل على متابعة المؤسسة المتداولة منذ اقتنائها لدفتر الشروط إلى غاية اتمام المهام وإيصال الخدمة للزبون. ويسعى هذا القسم إلى:

- الجمع بين مؤسسة سونلغاز والمؤسسات المناولة (المؤسسات المقاوله).

- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه.

- ضمان تمثيل سونلغاز على المستوى المحلي أحسن تمثيل.

المطلب الثالث: مهام ودور المؤسسة

- ضمان الامن والوقاية النوعية.

- صيانة وتنمية شبكة توزيع الكهرباء والغاز.

- توزيع اشغال الكهرباء والغاز.

- تصليح وصيانة المولدات الكهربائية.

- استغلال الكهرباء والغاز.

- مواكبة التكنولوجيا الجديدة واستغلال الشبكة.

- تقوم بتمويلات ضرورية لتنفيذ المشاريع.

- تشارك في تحديد المقاييس التي تنطبق على العتاد والتجهيزات ولا سيما منها برامج التسيير الكهربائي والتوزيع العمومي للغاز.

- تعد السياسة التجارية وتنفيذها وفق الشروط العامة.

- تصنع تطورات لكل منشأة والتجهيزات والهياكل القاعدية والضرورية لأداء مهامها.

المبحث الثاني: إستراتيجية النمو لشركة ولاية البيض

المطلب الاول: التحفيزات المقدمة من طرف الدولة والجماعات المحلية اي مصادر تمويلها

تقدم الدولة الجزائرية العديد من التحفيزات لمؤسسة سونلغاز بهدف تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

تشمل هذه التحفيزات ما يلي:

• الإعفاءات الضريبية:

- تتمتع سونلغاز بإعفاءات ضريبية على بعض وارداتها وأرباحها.
- كما تحصل على تخفيضات على الرسوم الجمركية على بعض المعدات وقطع الغيار المستوردة.
- **الدعم المالي:**
- تقدم الدولة الجزائرية دعماً مالياً لمؤسسة سونلغاز للمساعدة في تمويل مشاريع البنية التحتية والاستثمارات الجديدة.
- يتم استخدام هذا الدعم أيضاً لدعم أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي للمستهلكين.
- **التسهيلات الإدارية:**
- توفر الدولة الجزائرية تسهيلات إدارية لمؤسسة سونلغاز لتسهيل عملياتها وتسريع تنفيذ مشاريعها.
- تشمل هذه التسهيلات تبسيط الإجراءات الإدارية وحصولها على التراخيص والموافقات اللازمة بسرعة أكبر.
- **الدعم التقني:**
- تقدم الدولة الجزائرية دعماً تقنياً لمؤسسة سونلغاز من خلال التعاون مع المؤسسات البحثية والجامعات المحلية والدولية.
- يهدف هذا الدعم إلى مساعدة سونلغاز في تطوير تقنيات جديدة وتحسين كفاءة عملياتها.
- بالإضافة إلى هذه التحفيزات، تقدم الدولة الجزائرية أيضاً العديد من المزايا الأخرى لمؤسسة سونلغاز، منها:
- **احتكار سوق الكهرباء والغاز الطبيعي في الجزائر:**
- تمنح الدولة الجزائرية لمؤسسة سونلغاز الحق الحصري في إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي في جميع أنحاء البلاد.
- يمنح هذا الاحتكار سونلغاز قدرة تحديد الأسعار والتحكم في السوق.
- **الوصول إلى الموارد الطبيعية:**
- تتمتع سونلغاز بحق الوصول إلى احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي والنفط في الجزائر.
- يوفر هذا الوصول لمؤسسة سونلغاز مصدراً موثقاً به من الطاقة وميزة تنافسية كبيرة.
- نتيجة لهذه التحفيزات والمزايا، تمكنت مؤسسة سونلغاز من تحقيق العديد من الإنجازات المهمة، منها:
- **توسيع شبكة الكهرباء والغاز الطبيعي:**
- تمكنت سونلغاز من توسيع شبكة الكهرباء والغاز الطبيعي لتشمل جميع أنحاء البلاد.
- ساعد ذلك على تحسين مستوى المعيشة ورفاهية المواطنين.
- **زيادة الإنتاجية:**
- تمكنت سونلغاز من زيادة إنتاجها من الكهرباء والغاز الطبيعي بشكل كبير.

- ساعد ذلك على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الجزائر.
- **تحسين جودة الخدمات:**
- تمكنت سونلغاز من تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- يشمل ذلك تقليل انقطاعات التيار الكهربائي وتحسين كفاءة خدمة العملاء.
- و لا تزال الدولة الجزائرية ملتزمة بتقديم الدعم والتحفيز لمؤسسة سونلغاز بهدف مساعدتها على تحقيق أهدافها والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: العراقيل والصعوبات التي تواجهها المؤسسة

- تواجه مؤسسة سونلغاز البيض الكثير من الصعوبات والعراقيل اثناء تأدية مهامها نذكر منها:
- مشاكل نداء تحصيل الفواتير من الزبائن.
 - التأخر في تقديم رخص الحفر والانجاز من طرف المصالح المعنية.
 - عدم توفر المؤسسة على الإمكانيات المادية والبشرية والمالية اللازمة لتنفيذ المهام.
 - التعدي على شبكة الكهرباء والغاز مما ينجم عنه نتائج سلبية كانقطاع الكهرباء والغاز، خطر التعرض للموت.

المطلب الثالث: التحديات ومتطلبات مضاعفة الإنتاج وزيادته

- **الاستثمار في استكشاف وتطوير حقول الغاز الجديدة:**
- زيادة حجم الاستثمارات في البحث والتنقيب عن حقول الغاز الجديدة، خاصة في المناطق البحرية.
- تطوير تقنيات جديدة لاستخراج الغاز من حقول صعبة الوصول.
- جذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في تمويل مشاريع الاستكشاف والتطوير.
- **تعزيز البنية التحتية:**
- توسيع شبكة خطوط الأنابيب لنقل الغاز من حقول الإنتاج إلى مراكز التوزيع.
- بناء محطات جديدة لتسييل الغاز الطبيعي وتصديره.
- تحسين كفاءة الشبكة الحالية لتقليل الفاقد من الغاز.
- **تطوير الموارد البشرية:**
- استقطاب الكفاءات والخبرات في مجالات الاستكشاف والتطوير وإدارة المشاريع.
- توفير برامج تدريبية متقدمة لرفع مهارات العاملين في مختلف أقسام المؤسسة.
- خلق بيئة عمل محفزة تجذب وتحفظ بالكفاءات.
- **تحسين كفاءة عمليات الإنتاج:**
- اعتماد تقنيات حديثة لإدارة الإنتاج وتحسين الكفاءة.
- تطبيق برامج صيانة وقائية لضمان استمرارية الإنتاج.

➤ تقليل تكاليف الإنتاج لزيادة هامش الربح.

• تعزيز الشراكات الاستراتيجية:

➤ إقامة شراكات مع شركات عالمية رائدة في مجال صناعة الغاز الطبيعي.

➤ المشاركة في مشاريع مشتركة لتطوير حقول الغاز وتصديره.

➤ الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا التي توفرها الشركات الشريكة.

• تحسين الحوكمة الرشيدة:

➤ تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع عمليات المؤسسة.

➤ اتباع ممارسات حوكمة رشيدة تضمن الإدارة السليمة للموارد.

➤ كسب ثقة المستثمرين والمجتمع.

المبحث الثالث: القوائم المالية للمؤسسة من 2018-2022

يوضح الجدول الموالي أصول الميزانية المحاسبة لشركة توزيع الكهرباء والغاز البيض خلال الفترة 2018/2022

1. جانب الأصول الميزانية:

الجدول رقم 01: ميزانية الأصول لمؤسسة سونلغاز "البيض"

السنوات					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
					الأصول غير المتداولة
					فارق الاقتناء
					التثبيات المعنوية
/	/	/	/	/	مصاريف التنمية القابلة للتثبيات
0,00	0,00	0,00	0,01	247150,08	برمجيات المعلوماتية وما شابهها
0,00	0,00	0,00	0,00	223274,49	التثبيات المعنوية الأخرى
					التثبيات العينية
1950059,32	1950059,32	1950059,32	1950059,32	1950059,32	الأراضي

الفصل الثاني: أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة- شركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع - البيض -

3001105,91	3163483,48	3325861,04	3488238,61	3650616,17	عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي
524205173,73	557247242,97	513653312,17	525962661,41	528146696,35	البناءات) المباني (والمنشآت)
8772880588,11	8587762269,90	8386615266,93	8225325425,61	7430184012 ,54	المنشآت التقنية، المعدات ولأدوات
331952298,09	318562638,44	261992218,62	272804458,13	306337317,65	التثبيات العينية الأخرى
2145602363,14	1024983544,29	761053988,91	995652488,48	1445448244,57	التثبيات الجاري إنجازها
					التثبيات المالية
/	/	/	/	/	حقوق الملكية، الشركات المرتبطة
/	/	/	/	/	سندات الملكية
/	/	/	/	/	سندات مثبتة أخرى
/	/	/	/	/	القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى
/	/	/	/	/	حسابات الارتباط
11779591598,30	10473669248,48	9928590717,00	10025183341,57	9716187381,17	إجمالي الأصول غير المتداولة

الفصل الثاني: أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع - البيض -

					الأصول المتداولة
712485,31	516275,68	32345225,77	164902,45	65707,26	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
					الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة
13551438885,46	1163563628,97	1280431684,52	1333454995,29	890049426,32	الزبائن
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	الحسابات الدائنة عن المجمع والشركاء
97130775,87	128677745,46	156859104,14	82403105,31	67916843,31	المدينون الآخرون
92878930,84	83284367,32	56107094,25	111986704,12	23768513,91	الضرائب
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	أصول متداولة أخرى
					القيم الجاهزة
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	استثمارات وأصول مالية متداولة أخرى
2789817,56	2242640,79	76386068,55	62049525,62	38143580,77	الخزينة
13770059249,04	1398284658,22	1602129177,23	1588359232,79	1019944071,57	إجمالي الأصول المتداولة
25549650847,34	11871953906,61	11530719894,23	11613542574,36	10736131452,74	المجموع العام للأصول

المصدر: اعداد الطلبة بناء على بيانات مؤسسة سونلغاز " البيض ".

2. جانب الخصوم الميزانية:

الجدول رقم 02: ميزانية الخصوم لمؤسسة سونلغاز " البيض "

السنوات					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
					الأموال الخاصة

الفصل الثاني: أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع - البيض -

/	/	/	/	/	رأس المال غير المستعان به
/	/	/	/	/	الأقساط والاحتياطات
0,00	84154661,20	84154661,20	84154661,20	84154661,20	فارق إعادة التقييم
-566564028,07	0,00	0,00	0,00	0,00	النتيجة الصافية
0,00	0,00	0,00	-1747106,69	0,00	حقوق الملكية الأخرى
8124739342,73	6752329278,13	7188713798,39	6558390744,17	6739382605,72	حساب الارتباط
7558175314,66	6836483939,33	7272868459,59	6640798298,68	6823537266,92	إجمالي الأموال الخاصة
					الديون غير المتداولة
32535607,46	28164434,70	26636647,90	22970304,28	20532371,46	القروض والديون المالية
/	/	/	/	/	ديون أخرى غير متداولة
2498859253,92	2418697039,56	2296889996,22	2061697543,78	1861451811,99	المخصصات والإيرادات المؤجلة
2531394861,38	2446861474,26	2323526644,12	2084667848,06	1881984183,45	إجمالي الديون غير المتداولة
					الديون المتداولة
695695630,35	1066230356,80	442370950,08	742723366,93	296779055,73	الموردين والحسابات الملحقه
70436782,60	54199907,47	82134788,29	30542909,86	24835292,05	الضرائب
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	ديون على شركات المجموعة والشركات الأخرى

الفصل الثاني: أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة- شركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع - البيض -

1469394825,35	1468178228,76	1407205812,15	2114810150,83	1708985042,80	ديون أخرى
0,00	0,00	2613240,00	0,00	10611,79	خزينة الخصوم
15460080671,30	2588608493,03	1934324790,52	2888076427,62	2030610002,37	إجمالي الديون المتداولة
25549650847,34	11871953906,62	11530719894,23	11613542574,36	10736131452,74	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات مؤسسة سونلغاز " البيض".

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز " البيض".

السنوات					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
1916895793,14	1697153754,68	1743219779,30	1932075938,69	1764589201,77	المبيعات والمنتجات الملحقة
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إعانات الاستغلال
1916895793,14	1697153754,68	1743216772,30	1932075938,69	17645892201,77	إنتاج السنة المالية
-43875988,71	-53719252,78	-44337037,28	-56190278,28	-26824176,13	المشتريات المستهلكة
-119514535,1	-136076650,4	-130151549,1	-154617576,8	-167686015,9	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-1529082269	-1455467914	-1308207470	-1399224282	-1390626032	استهلاك السنة المالية
387813524,53	241685841,13	435012308,88	532851656,97	373963169,58	القيمة المضافة للاستغلال
-618425658,38	-768679114,15	-615928122,25	-569315999,84	-443989725,25	أعباء المستخدمين
-26737919,00	-38370677,92	-36402361,67	-35864251,40	-34232858,83	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

الفصل الثاني: أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة- شركة توزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع - البيض -

إجمالي فائض الاستغلال	-104259414,50	-72328594,27	-217318175,04	-565363950,94	-257350052,85
المنتجات العملية الأخرى	127182574,09	130737737,31	160595311,39	193798666,02	172082467,86
الأعباء العملية الأخرى	-645099,24	-7303605,44	-16081801,41	-20950455,13	-15226208,55
مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-513556190,42	-503543828,65	-719681995,11	-678091926,03	-837456127,57
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	13005001,76	7374471,50	65398510,47	1969830,46	371385893,04
النتيجة العملية	-478273128,31	-458559398,98	-727088149,70	-1068637835,62	-566564028,07
المنتجات المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الأعباء المالية	-216541,12	0,00	0,00	0,00	0,00
النتيجة المالية	-216541,12	0,00	0,00	0,00	0,00
النتيجة العادية قبل الضرائب	-478489669,43	-458559398,98	-727088149,70	-1068637835,62	-566564028,07
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	/	/	/	/	/

الضرائب الأخرى عن النتائج العادية	/	/	/	/	/
مجموع منتجات الأنشطة العادية	1904776777,62	2070188147,50	1969481241,48	1935723673,20	2480465636,58
مجموع الأعباء الأنشطة العادية	-2383266447,05	-2528747546,48	-2696569391,18	-3004361508,82	-3047029664,65
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-478489669,43	-458559398,98	-7270881449,70	-1068637835,62	-566564028,07
النتيجة الصافية	-478489669,43	-458559398,98	-7270881449,70	-1068637835,62	-566564028,07

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات سونلغاز ط البيض".

المطلب الأول: القيمة المضافة للمؤسسة

1. القيمة المضافة:

يتم التعبير عن نمو المؤسسة بنسبة التغير في القيمة المضافة للاستغلال حيث:

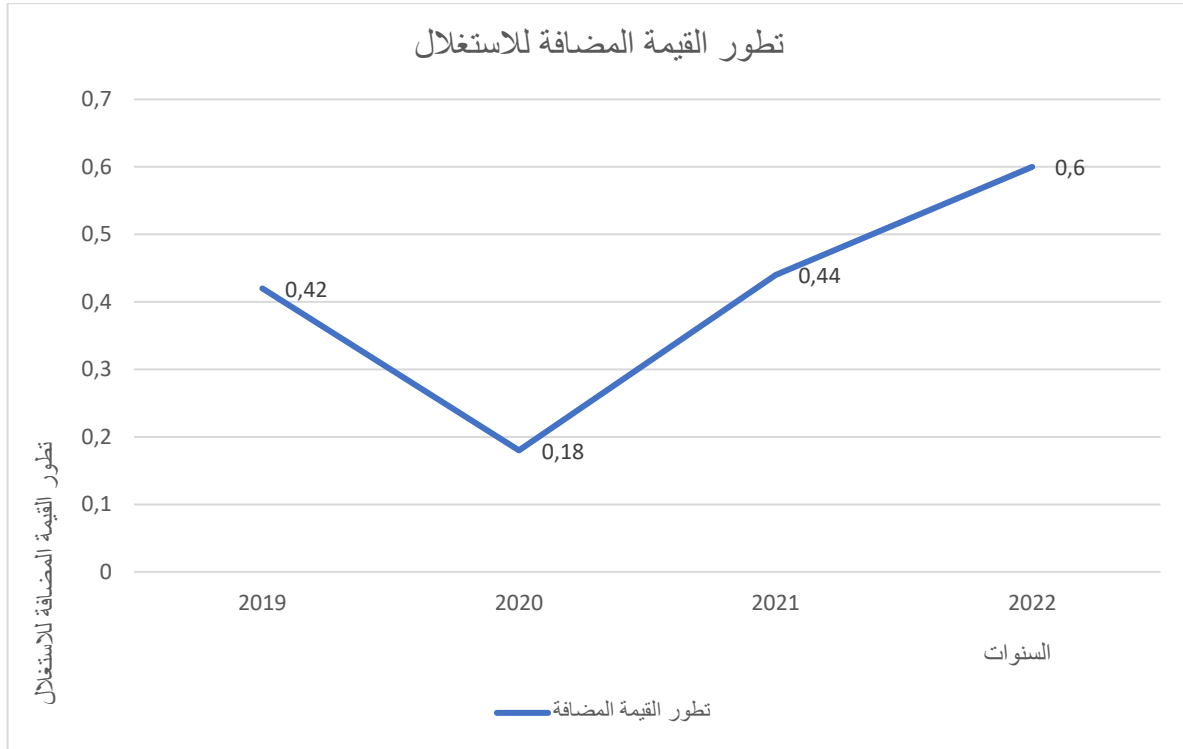
التغير في القيمة المضافة للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال للسنة الحالية - القيمة المضافة للاستغلال للسنة السابقة / القيمة المضافة للاستغلال للسنة السابقة

الجدول رقم (04): يمثل تطور القيمة المضافة للاستغلال

السنوات					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
0,60	0,44	0,18	0,42		تطور القيمة المضافة للاستغلال

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات سونلغاز " البيض".

الشكل رقم 02: التمثيل البياني لتطور القيمة المضافة للاستغلال لمؤسسة سونلغاز " البيض" للفترة (2022 - 2018)



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول (رقم 04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 ان القيمة المضافة للاستغلال نسبتها ضعيفة خلال فترة الدراسة بلغت ادناها 18% في سنة 2020 ممكن يرجع ذلك الى جائحة كورونا بعد ذلك عرفت تزايد طفيف بلغ أقصاه 6% في 2022 يدل ذلك على ان توسع في المشاريع خلال الفترة المحددة لينمو بوتيرة بطيئة ولا يمكننا القول ان هذا يعبر عن النمو الكامل للمؤسسة حيث ان النتيجة الصافية سالبة مما يدل على ان المؤسسة في حالة خسارة ورغم ذلك القيمة المضافة للاستغلال موجبة ممكن يرجع ذلك ان الأرباح الموزعة للمؤسسة الام او الاحصائيات المقدمة مفترضة نتيجة سياسة إدارية ، بالتالي نستنتج ان إستراتيجية النمو لا تعتمد على إستراتيجية داخلية بل ترجع من الممكن الى الشركة الام.

2. التحليل بواسطة النسب المالية:

- نسبة السيولة:

يتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

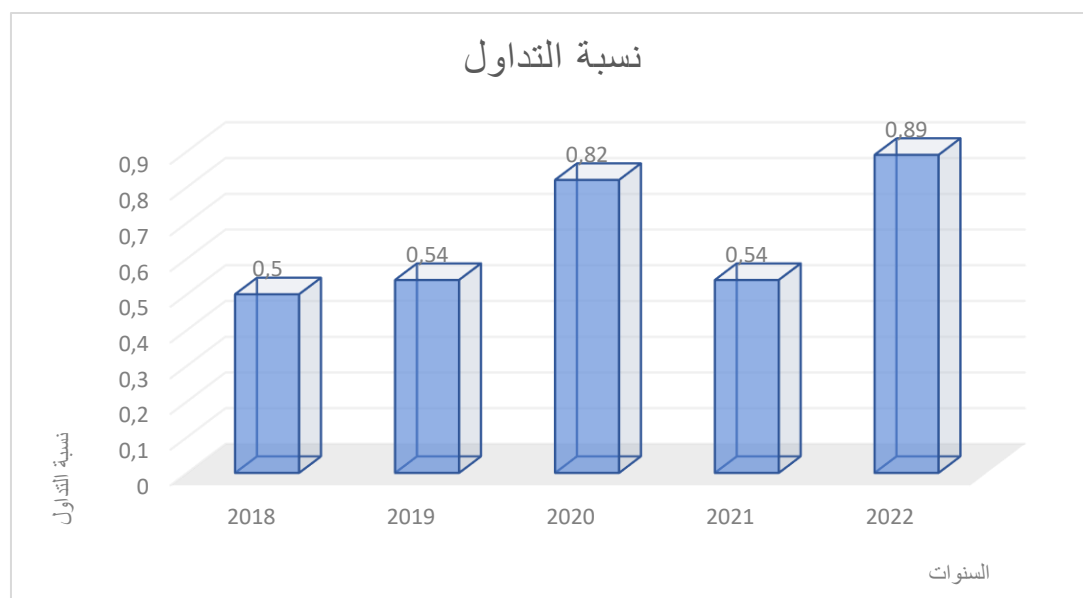
بالرجوع الى القوائم المالية نجد:

الجدول رقم (05): يمثل نسبة التداول.

السنوات					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
13770059249,04	1398284658,22	1602129177,23	1588359232,79	1019944071,57	الأصول المتداولة
15460080671,30	2588608493,03	1934324790,52	2888076427,62	2030610002,37	الخصوم المتداولة
0.89	0.54	0.82	0.54	0.50	نسبة التداول

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات مؤسسة سونلغاز " البيض "

الشكل رقم 03: التمثيل البياني لنسبة التداول لمؤسسة سونلغاز " البيض".



المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات سونلغاز " البيض".

نلاحظ من خلال بيانات الجدول والتمثيل البياني أعلاه ان نسبة التداول في السنوات 2018 – 2019 – 2020 – 2021 – 2022 موجبة أي ان الأصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة بنسبة 89 % في سنة 2022 وبلغت ادناها 50% في سنة 2018 مما يعني ذلك ان توجد سيولة نقدية ذات تمويل خارجي قادرة على الإيفاء بالالتزامات والاستثمارات قصيرة الاجل والاستثمارات المؤقتة وهذا ما يتوافق مع التحليل للقيمة المضافة للاستغلال أي يوجد استراتيجية نمو.

• نسبة السيولة السريعة:

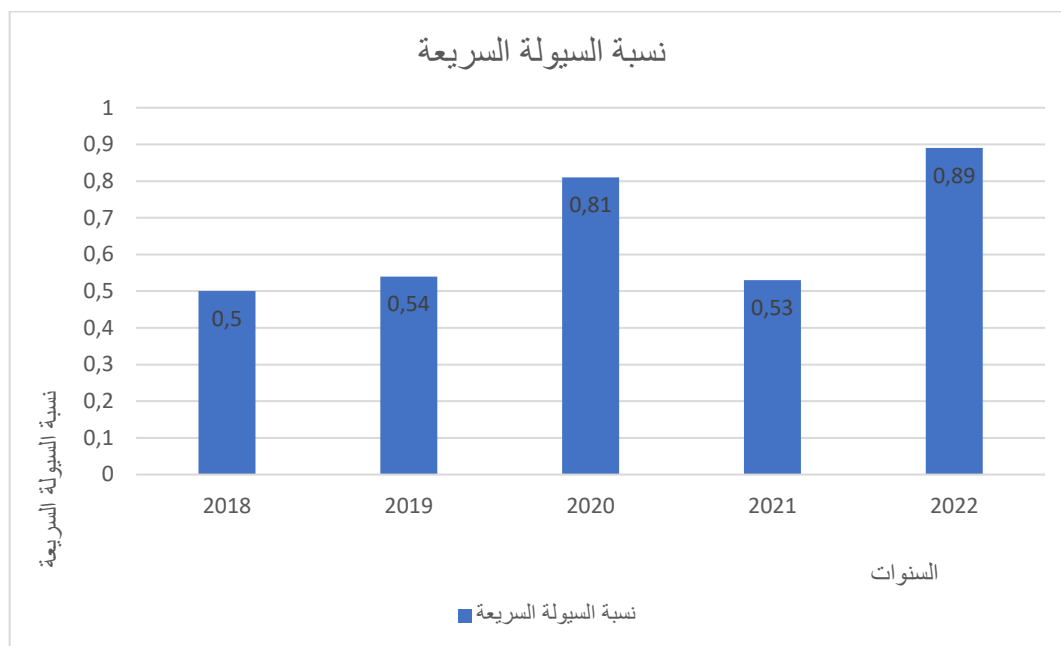
نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة _ المخزون) / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (06): يمثل نسبة السيولة السريعة لمؤسسة سونلغاز " البيض ".

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول المتداولة - المخزون	1019878364,31	1588194330,34	1569783951,46	1397768382,54	13769346763,73
الخصوم المتداولة	2030610002,37	2888076427,62	1934324790,52	2588608493,03	15460080671,30
نسبة السيولة السريعة	0,50	0,54	0,81	0,53	0,89

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات سونلغاز " البيض ".

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لنسبة السيولة السريعة لمؤسسة سونلغاز " البيض ".



المصدر: من اعدا الطلبة بناءا على الجدول رقم (06)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول والتمثيل البياني أعلاه ان نسبة السيولة السريعة بلغت 0,5 فأكثر في كل سنوات الدراسة 2018, 2019 , 2020 , 2021 , 2022 معناه ان المؤسسة في الاجل القصير قادرة على تغطية الديون القصيرة الاجل بحقوقها مما يدل على وجود سيولة نقدية من الدرجة سائلة جدا.

من خلال ما سبق نستنتج ان مؤسسة سونلغاز البيض قادرة على توسيع المشاريع قصيرة الاجل رغم وجود نتيجة صافية سالبة، ان هذا التناقض يعرض المؤسسة الى صعوبة اتخاذ إستراتيجية النمو او ان هذه السيولة والفائض في القيمة غير قادر على تمويل المشاريع بشكل أكبر وانما المشاريع المؤقتة الصغيرة.

المطلب الثاني: قرار الاستثمار

ان قرار الاستثمار يعبر عنه بنسبة التغير في الأصول الغير الجارية ونسبة التغير في الاصول الجارية

$$\text{التغير في الأصول الغير الجارية} = \text{الأصول الغير الجارية (ن)} - \text{الأصول الغير جارية (ن - 1)} / \text{الأصول الغير الجارية (ن - 1)}$$

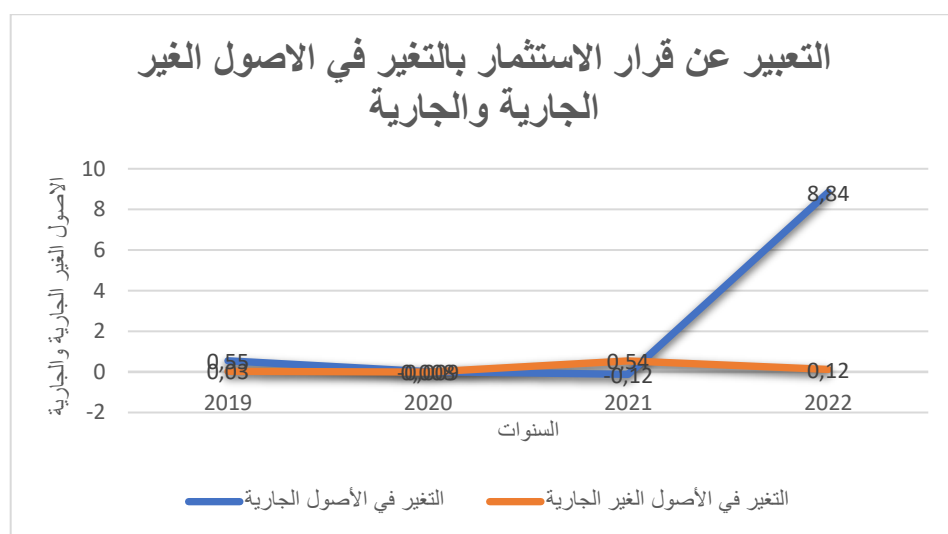
$$\text{التغير في الأصول الجارية} = \text{الأصول الجارية (ن)} - \text{الأصول الجارية (ن - 1)} / \text{الأصول الجارية (ن - 1)}$$

الجدول رقم (07): يمثل التغير في الأصول الجارية والغير جارية لمؤسسة سونلغاز " البيض".

السنوات					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
0,12	0,54	- 0,009	0,03		التغير في الأصول غير الجارية
8,84	- 0,12	0,008	0,55		التغير في الأصول الجارية

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات مؤسسة سونلغاز " البيض".

الشكل رقم (05): التمثيل البياني للتغير في الأصول غير الجارية والجارية.



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) ان مؤسسة سونلغاز البيض انه يوجد عجز في الاستثمار في الأصول غير الجارية في سنة 2020 وعرفت استثمار بتغير 50 % في سنة 2021 لينخفض في سنة 2022 وصل الى 12% حيث يتعلق الاستثمار بالأصول غير جارية بالاستثمار للأصول الثابتة مثل الأصول العينية مثل معدات ومركبات الشركة، اما بالنسبة للتغير في الأصول الجارية يدل على ان قرارات الاستثمار في الأصول الجارية كانت جيدة في سنة 2022 مقارنة بالسنوات الأخرى مع تسجيل حالة عجز في الاستثمار في الأصول الجارية لسنة 2021 حيث يقصد بالأصول الجارية كل ما تم تحصيله من قيم المنتجات المباعة والمقدمة.

من خلال ما سبق نتوصل الى ان الشركة كانت لديها قرارات استثمارية في الأصول الجارية تفوق قرارات الاستثمارية في الأصول غير الجارية أي ان الشركة تقدم مشاريع استثمارية او تم تجديدها لكن بنسبة متواضعة رغم العجز المحقق لكلاهما لسنة 2021 - 2019 على لترتيب يرجع ذلك لفترة الكوفيد (الابتعاد البشري).

المطلب الثالث: قرار التمويل:

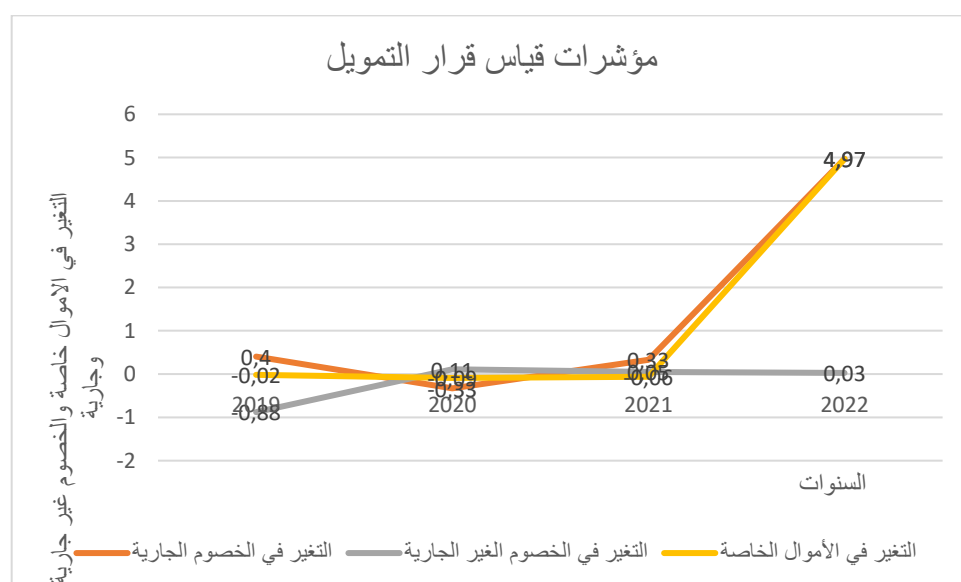
- التغير في الأموال الخاصة = الأموال الخاصة(ن) - الأموال الخاصة (ن - 1) / الأموال الخاصة (ن - 1)
- التغير في الخصوم الجارية = الخصوم الجارية (ن) - الخصوم الغير جارية (ن - 1) / الخصوم الجارية (ن - 1)
- التغير في الخصوم الجارية = الخصوم الجارية (ن) - الخصوم الجارية (ن - 1) / الخصوم الجارية (ن - 1)

الجدول رقم (08): يمثل التغير في الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية والجارية لمؤسسة سونلغاز " البيض".

السنوات					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
- 0,10	- 0,06	- 0,09	- 0,02		التغير في الأموال الخاصة
0,03	0,05	0,11	-0,88		التغير في الخصوم الغير الجارية
4,97	0,33	-0,33	0,4		التغير في الخصوم الجارية

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات مؤسسة سونلغاز "البيض".

الشكل رقم (06): التمثيل البياني للتغير في الأموال الخاصة والخصوم غير جارية والجارية



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (08).

من خلال الشكل نلاحظ ان التغير في الخصوم الجارية وغير جارية تغير موجب عموما يعني ذلك ان الشركة لها ديون او بسبب عدم دفع المستحقات من طرف الزبائن وبالتالي قرار التمويل لدى الشركة مستبعد خاصة التمويل الذاتي من طرف الأموال الخاصة التي كانت سالبة طيلة فترة الدراسة كما انه عند مقارنة التغير بين مجموع الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير جارية نجد ان اعتماد قرار الاستثمار لا يعتمد على قرار التمويل الذاتي للشركة انما ممكن نتيجة اخذ ديون او تمويل خارجي من الشركة الام.

المطلب الرابع: قرار توزيع الأرباح

يتم التعبير عن قرار توزيع الأرباح عن طريق نسبة الربحية (هامش صافي الربح)

$$\text{هامش صافي الربح} = (\text{صافي الربح} / \text{المبيعات})$$

الجدول رقم (09): يمثل نسبة الربحية (نسبة هامش الربح).

السنوات					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
-566564028,07	-1068637835,62	-7270881449,70	-458559398,98	-478489669,43	صافي الربح
1916895793,14	1697153754,68	1743219779,30	1932075938,69	1764589201,77	المبيعات
- 0,29	- 0,62	- 4,17	- 0,23	- 0,27	هامش الربح

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات مؤسسة سونلغاز "البيض"

من خلال الجدول نلاحظ ان صافي الربح سالب مما أدى الى هامش ربح سالب أي ان المؤسسة لاتحقق أرباح ممكن يرجع السبب الى تسديد الديون او ضعف في المداخل المحصلة او الميزانية المقدمة مفترضة في بالتالي قرار توزيع الأرباح من خلال نسبة الربحية غير ممكن .

والسؤال مطروح كيف يتم تسديد مصاريف مع وجود نتيجة صافية سالبة وصافي ربح سالب مع تغير في الخصوم موجب مما يدال على وجود ديون ورغم ذلك وجود تغير في الأصول موجب فانه حسب تحليلنا نحن الطلبة ان دفع المستحقات إضافة الاستثمار القصير يكون من الشركة الام او ان النتائج مفترضة.

خاتمة الفصل

من خلال دراستنا لموضوع "أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة الاقتصادية في مؤسسة سونلغاز " البيض " وبعد دراستنا التحليلية للميزانية المالية وجدول حسابات النتائج المقدمان من طرف قسم المالية والمحاسبة التي أوضحت لنا معلوماته أن المؤسسة حققت خسارة طوال فترة الدراسة 2018/2022 نظرا للنتيجة الصافية السالبة، وباعتمادنا على المؤشرات والنسب المالية حللنا الوضعية المالية فوجدنا أن المؤسسة تعيش وضعية مالية جد سيئة بسبب الزيادة المرتفعة في الديون مما يعني أنها لا تغطي كل عجزها وتوصلنا الى ان مؤسسة سونلغاز " البيض " قادرة على توسيع المشاريع قصيرة الاجل رغم وجود نتيجة صافية سالبة ، ونجد ان اعتماد قرار الاستثمار لا يعتمد على قرار التمويل الذاتي للشركة انما ممكن نتيجة اخذ ديون او تمويل خارجي من الشركة الام.



خاتمة:

تحتل القرارات المالية في المؤسسة أهمية بالغة خاصة فيما تعلق بقرار التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح، هذا خصوصاً مع تزايد نمو المؤسسات المساهمة من جهة وتعدد مصادر الأموال المتاحة، بالإضافة الى تنوع الفرص الاستثمارية والاهتمام بتعظيم قيمة المؤسسة من جهة أخرى، لهذا سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع القرارات المالية في المؤسسة وعلاقتها بنمو المؤسسة معبرا عنه بتطور القيمة المضافة.

بعد عرض وتحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج:

الجانب النظري:

- القرارات المالية (قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح) هو حرفة العمل الاستراتيجي الذي من خلاله تنمو المؤسسة وتعظم قيمتها السوقية.
- قرار التمويل يعتبر اهم القرارات المسؤولة عن عملية النمو داخل المؤسسة، اذ على إثره تتخذ باقي القرارات المالية.
- النمو الداخلي هو ظاهرة تراكمية تتحكم فيه مجموعة من العوامل.

الجانب التطبيقي:

- توصلنا الى ان إستراتيجية النمو لا تعتمد على إستراتيجية داخلية بل ترجع من الممكن الى الشركة الام.
- نستنتج ان مؤسسة سونلغاز البيض قادرة على توسيع المشاريع قصيرة الاجل رغم وجود نتيجة صافية سالبة، ان هذا التناقض يعرض المؤسسة الى صعوبة اتخاذ إستراتيجية النمو او ان هذه السيولة والفائض في القيمة غير قادر على تمويل المشاريع بشكل أكبر وإنما المشاريع المؤقتة الصغيرة.
- نتوصل الى ان الشركة كانت لديها قرارات استثمارية في الأصول الجارية تفوق قرارات الاستثمارية في الأصول الغير الجارية أي ان الشركة تقدم مشاريع استثمارية او تم تجديدها لكن بنسبة متواضعة رغم العجز المحقق لكلاهما لسنة 2021 - 2019 على لترتيب يرجع ذلك لفترة الكوفيد (الابتعاد البشري).
- نجد ان اعتماد قرار الاستثمار لا يعتمد على قرار التمويل الذاتي للشركة انما ممكن نتيجة اخذ ديون او تمويل خارجي من الشركة الام.
- نستنتج حسب تحليلنا ان دفع المستحقات إضافة الاستثمار القصير يكون من الشركة الام او ان النتائج مفترضة.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تساهم القرارات الاستثمارية الصائبة الى تحفيز النمو في المؤسسة الاقتصادية.

- الفرضية صحيحة لان القرارات الاستثمارية لها دور هام في تحفيز النمو في المؤسسة.

الفرضية الثانية: يمكن للمؤسسات الاقتصادية قياس أثر القرارات المالية على النمو من خلال تحليل مؤشرات الأداء المالي.

- الفرضية صحيحة لان قياس وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة يتم عبر تحليل مؤشرات الأداء المالي.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة إيجابية بين جودة القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية.

- هذه الفرضية صحيحة نعم توجد علاقة إيجابية بين القرارات المالية ونمو المؤسسة الاقتصادية بحيث ان تأثير جودة القرارات المالية يزيد من نمو المؤسسة الاقتصادية

الفرضية الرابعة: تعتمد المؤسسة إستراتيجية النمو الداخلية او خارجية.

- مؤسسة سونلغاز تعتمد على إستراتيجية النمو الخارجية من الممكن انها تمويلها من الشركة الام.

افاق الدراسة:

ان موضوع القرارات المالية من المواضيع المهمة والتي تحظى باهتمام الكثيرين من الباحثين والتي لا تزال تحتاج الى دراسات ونتائج من شأنها توضيح الأفكار، ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تساهم في إثراء معارفنا وتطلعاتنا ونظرا لمحددات الموضوع التي دفعت الى التركيز على بعض الجوانب فانه تبقى بعض المواضيع الأخرى والتي هي على صلة بموضوع البحث، والجديرة بالإثراء والمناسبة مستقبلا والتي لم نتمكن من الإلمام بها في بحثنا هذا:

✓ دراسة نفس الموضوع في المؤسسات الخاصة.

✓ دراسة نفس الموضوع عن طريق المقارنة بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

✓ القيام بدراسة معمقة نحو اكتشاف العوامل الخارجية المؤثرة في النمو الداخلي للمؤسسة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ المصادر والمراجع باللغة العربية:

(1) الكتب:

- دريد كامل آل شبيب. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن 2007 ص ص 263 – 309
- سيد عبد النبي محمد، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول الى التميز، الطبعة 2019 دار النشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون) ص 10
- طارق عبد العال، اندماج وخصوصية البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 05.
- نبيل محمد مرسى خليل، هاني عبد الرحمان العمري، (2014)، الإدارة الإستراتيجية المعاصرة – مفاهيم وتطبيقات علمية –، الطبعة 2، خوارزم العلمية، جدة، ص 206.
- جعفر عبد الله موسى ادريس، (2013)، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة 1، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، ص 217.
- فاضل حمد القيسي وعلي حسون الطائي، (2014)، الإدارة الإستراتيجية نظريات – مداخل – امثلة وقضايا معاصرة –، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عملن ص 500 – 502.
- سعد علي ربحان، (2017)، الإدارة الإستراتيجية – مفاهيمها – مداخلها – عملياتها المعاصرة –، ب ط، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ص 69.
- مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، اساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 107.
- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 127 – 128.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 148.
- زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير الرسمي حس البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010، ص 52.
- حسن لهبي وعثمان يخلف، التحليل المالي في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص 26.
- عويس مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر 1998، ص 2.
- التكريتي إسماعيل يحي، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن، 2008، ص 178.

❖ الرسائل الجامعية

(2) أطروحة الدكتوراه:

- بوخالفة سفيان، أثر التسيير الأمثل لخزينة المؤسسة الاقتصادية على القرارات المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات دراسة حالة لمجموعة لافارج هولسيم الجزائر، أطروحة دكتوراه، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022
- فاطمة الزهراء بومعراف، أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2018/2019 ص 59
- الغالي إبراهيم، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من اجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 91.
- محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة -دراسة مجموعة من مؤسسات الجزائرية- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر3، 2017/2018 ص 6
- بن عمر محمد البشير، " دور حكومة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة "، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 114
- اترحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات التسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نفود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - 2005، ص 13

(3) رسائل الماجستير:

- بوساق احمد، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية دراسة عينة من مؤسسات الجزائر خلال الفترة 2011-2013، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2016
- براهيمى سمية، مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة مطاحن الكبر لجنوب بسكرة، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص 53.

- بن دادة عمر، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع الرياض - سطيف - رسالة ماجستير، جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - 2016/2017 ص 117
 - علي حمادي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على وضع القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001 ص 49
 - حياة زيد، دور التحليل الاقتصادي في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم (دراسة تطبيقية لعينة من الأسواق العربية)، مذكرة ماجستير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 62.
 - ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج الخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص 114 - 115
 - سمية دربال، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012، ص 40.
 - عادل العجالي، دور تحليل الموارد والكفاءات في تحديد إستراتيجيات نمو المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة سطيف، 1، 2011-2012، ص 46
 - بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم تسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 89.
- (4) المذكرات:**
- تيويري ابتسام، بن زين مريم، دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG وحدة -برج بوعرييج- خلال الفترة (2015-2018) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة محمد البشير ابراهيمي - برج بوعرييج - 2018/2019 ص 5.
 - مركيش سماح، خذري وهيبة، أثر القرارات المالية على المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بلغيث الكبير -سوق اهراس- مذكرة ماستر، سوق اهراس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق اهراس، 2022/2023
 - مركيش سماح، خذري وهيبة، أثر القرارات المالية على دعم المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بلغيث الكبير - سوق اهراس - مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق اهراس، 2022 / 2023 ص 30.

➤ بالضياف العيد، المؤسسة الاقتصادية بين أهدافها وتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المؤسسة الوطنية سوناطراك، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2013 ص 12

❖ المجالات:

➤ محمد لمين علون، لطفي شعباني "دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة دباغة الجلود جيجل" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد: 13 / العدد: 01 (2020) ص 760_779

➤ هباش فارس، مناع ريمة، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان الدولي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018، ص، 25.

➤ محمود جمام، اميرة دباش، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر)، مجلة دراسات وابحات، العدد 26، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2017، ص 09.

➤ ناصر بن سنة، يوسف قاشي، مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة ان سي ا روية للفترة (2014-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، السنة: 2021، ص ص 247-264

➤ محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاغواط 2012 - 2017 -، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01 (2019) ص 32

➤ محمود جمام، اميرة دباش، أثر التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية -دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل-، العدد الرابع، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 71.

➤ محمد زرقون، أثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة -دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الاوراس الجزائر-، العدد الثامن، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص4

➤ عادل علي بابكر الماحي أبو الجو، مدى مساهمة المدير المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة المصرفية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2021 ص 67-68

➤ سطم صالح حسين، حسن مبشر ابراهيم، " العلاقة بين الموجودات غير الملموسة وسياسة توزيع الأرباح "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، بغداد، العراق، المجلد 17، العدد 54، 2021، ص 26

- زرقون محمد، أثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 08، العدد 08، 2010، ص 85-86
- هاشم حسن حسين، " العوامل المؤثرة على سياسة توزيع في الشركات المساهمة "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 17، 2008، ص 212.
- بركان دليلة، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر، العدد 10، 2011، ص 219.



SOCIETE SONELGAZ-Distribution

CENTRE DD EL BAYADH

EXERCICE 2018

DATE 45361.4722453705

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		982 469,17	735 319,09	247 150,08	494 300,15
Autres immobilisations incorporelles		730 716,51	507 442,02	223 274,49	466 846,66
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 950 069,32		1 950 069,32	1 950 069,32
Agencements et aménagements de terrains		6 768 603,68	3 117 987,51	3 650 616,17	3 812 993,74
Constructions (Batiments et ouvrages)		617 201 820,14	89 055 123,79	528 146 696,35	539 860 438,87
Installations techniques, matériel et outillage		11 364 036 845,76	3 933 852 833,22	7 430 184 012,54	5 740 189 708,25
Autres immobilisations corporelles		931 043 874,94	624 706 557,29	306 337 317,65	278 998 389,78
Immobilisations en cours		1 445 448 244,57		1 445 448 244,57	3 050 575 304,35
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 368 162 644,09	4 651 975 262,92	9 716 187 381,17	9 616 348 051,12
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		65 707,26		65 707,26	609 284,38
Créances et emplois assimilés					
Clients		932 704 683,10	42 655 256,78	890 049 426,32	1 214 618 770,97
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		68 193 178,80	276 335,49	67 916 843,31	74 899 088,15
Impôts		23 768 513,91		23 768 513,91	644 425,65
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		38 457 826,47	314 245,70	38 143 580,77	135 977 630,26
TOTAL ACTIF COURANT		1 063 189 909,54	43 245 837,97	1 019 944 071,57	1 426 749 199,41
TOTAL GENERAL ACTIF		15 431 352 553,63	4 695 221 100,89	10 736 131 452,74	11 043 097 250,53

dimanche 10 mars

1

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		982 469,17	982 469,16	0,01	247 150,08
Autres immobilisations incorporelles		730 716,51	730 716,51	0,00	223 274,49
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 950 069,32		1 950 069,32	1 950 069,32
Agencements et aménagements de terrains		6 768 603,68	3 280 365,07	3 488 238,61	3 650 616,17
Constructions (Batiments et ouvrages)		632 177 074,85	106 214 413,44	525 962 661,41	528 146 696,35
Installations techniques, matériel et outillage		12 590 526 810,08	4 365 201 384,47	8 225 325 425,61	7 430 184 012,54
Autres immobilisations corporelles		943 070 672,11	670 266 213,98	272 804 458,13	306 337 317,65
Immobilisations en cours		995 652 488,48		995 652 488,48	1 445 448 244,57
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		15 171 858 904,20	5 146 675 562,63	10 025 183 341,57	9 716 187 381,17
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		164 902,45		164 902,45	65 707,26
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 368 735 780,57	35 280 785,28	1 333 454 995,29	890 049 426,32
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		82 679 440,80	276 335,49	82 403 105,31	67 916 843,31
Impôts		111 986 704,12		111 986 704,12	23 768 513,91
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		60 745 748,25	396 222,63	60 349 525,62	38 143 580,77
TOTAL ACTIF COURANT		1 624 312 576,19	35 953 343,40	1 588 359 232,79	1 019 944 071,57
TOTAL GENERAL ACTIF		16 796 171 480,39	5 182 628 906,03	11 613 542 574,36	10 736 131 452,74

dimanche 10 mars

1

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		982 469,17	982 469,17	0,00	0,01
Autres immobilisations incorporelles		730 716,51	730 716,51	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 950 069,32		1 950 069,32	1 950 069,32
Agencements et aménagements de terrains		6 768 603,68	3 605 120,20	3 163 483,48	3 325 861,04
Constructions (Batiments et ouvrages)		668 813 074,85	131 565 831,88	537 247 242,97	513 653 312,17
Installations techniques, matériel et outillage		13 854 574 575,74	5 266 812 305,84	8 587 762 269,90	8 386 615 266,93
Autres immobilisations corporelles		1 073 727 054,33	755 164 415,89	318 562 638,44	261 992 218,62
Immobilisations en cours		1 024 983 544,29		1 024 983 544,29	761 053 988,91
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		16 632 530 107,89	6 158 860 859,49	10 473 669 248,40	9 928 590 717,00
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		516 275,68		516 275,68	32 345 225,77
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 430 554 224,91	266 990 595,94	1 163 563 628,97	1 280 431 684,52
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		128 677 745,46	0,00	128 677 745,46	156 859 104,14
Impôts		83 284 367,32		83 284 367,32	56 107 094,25
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		22 518 981,73	276 340,94	22 242 640,79	76 386 068,55
TOTAL ACTIF COURANT		1 665 551 595,10	267 266 936,88	1 398 284 658,22	1 602 129 177,23
TOTAL GENERAL ACTIF		18 298 081 702,99	6 426 127 796,37	11 871 953 906,62	11 530 719 894,23

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2022	amort 2022	2022	2021
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		982 469,17	982 469,17	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles		730 716,51	730 716,51	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 950 069,32		1 950 069,32	1 950 069,32
Agencements et aménagements de terrains		6 768 603,68	3 767 497,77	3 001 105,91	3 163 483,48
Constructions (Batiments et ouvrages)		668 813 074,85	144 607 901,12	524 205 173,73	537 247 242,97
Installations techniques, matériel et outillage		14 530 036 957,02	5 757 156 368,91	8 772 880 588,11	8 587 762 269,90
Autres immobilisations corporelles		1 149 183 298,57	817 231 000,48	331 952 298,09	318 562 638,44
Immobilisations en cours		2 145 602 363,14		2 145 602 363,14	1 024 983 544,29
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 504 067 552,26	6 724 475 953,96	11 779 591 598,30	10 473 669 248,40
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		712 485,31		712 485,31	516 275,68
Créances et emplois assimilés					
Clients		13 664 631 428,59	113 192 543,13	13 551 438 885,46	1 163 563 628,97
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		97 130 775,87		97 130 775,87	128 677 745,46
Impôts		92 878 930,84		92 878 930,84	83 284 367,32
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		27 906 243,97	8 072,41	27 898 171,56	22 242 640,79
TOTAL ACTIF COURANT		13 883 259 864,58	113 200 615,54	13 770 059 249,04	1 398 284 658,22
TOTAL GENERAL ACTIF		32 387 327 416,84	6 837 676 569,50	25 549 650 847,34	11 871 953 906,62

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

CENTRE DD EL BAYADH

EXERCICE 2018

DATE 45361.472268518526

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		84 154 661,20	84 154 661,20
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		6 739 382 605,72	6 573 088 260,23
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 823 537 266,92	6 657 242 921,43
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		20 532 371,46	16 951 594,28
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 861 451 811,99	1 224 027 589,69
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 881 984 183,45	1 240 979 183,97
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		296 779 055,73	813 390 302,37
Impôts		24 835 292,05	23 561 090,57
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 708 985 042,80	2 307 913 276,40
Trésorerie passif		10 611,79	10 475,79
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 030 610 002,37	3 144 875 145,13
TOTAL GENERAL PASSIF		10 736 131 452,74	11 043 097 250,53

dimanche 10 mars

1

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		84 154 661,20	84 154 661,20
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 1 747 106,69	0,00
compte de liaison**		6 558 390 744,17	6 739 382 605,72
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 640 798 298,68	6 823 537 266,92
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		22 970 304,28	20 532 371,46
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 061 697 543,78	1 861 451 811,99
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 084 667 848,06	1 881 984 183,45
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		742 723 366,93	296 779 055,73
Impôts		30 542 909,86	24 835 292,05
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 114 810 150,83	1 708 985 042,80
Trésorerie passif		0,00	10 611,79
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 888 076 427,62	2 030 610 002,37
TOTAL GENERAL PASSIF		11 613 542 574,36	10 736 131 452,74

dimanche 10 mars

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE DD EL BAYADH

DATE 45361.48351851851

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		84 154 661,20	84 154 661,20
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		6 752 329 278,13	7 188 713 798,39
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 836 483 939,33	7 272 868 459,59
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		28 164 434,70	26 636 647,90
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 418 697 039,56	2 296 889 996,22
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 446 861 474,26	2 323 526 644,12
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 066 230 356,80	442 370 950,08
Impôts		54 199 907,47	82 134 788,29
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 468 178 228,76	1 407 205 812,15
Trésorerie passif		0,00	2 613 240,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 588 608 493,03	1 934 324 790,52
TOTAL GENERAL PASSIF		11 871 953 906,62	11 530 719 894,23

dimanche 10 mars

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE DD EL BAYADH

DATE 45361.48351851851

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		84 154 661,20	84 154 661,20
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		6 752 329 278,13	7 188 713 798,39
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 836 483 939,33	7 272 868 459,59
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		28 164 434,70	26 636 647,90
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 418 697 039,56	2 296 889 996,22
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 446 861 474,26	2 323 526 644,12
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 066 230 356,80	442 370 950,08
Impôts		54 199 907,47	82 134 788,29
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 468 178 228,76	1 407 205 812,15
Trésorerie passif		0,00	2 613 240,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 588 608 493,03	1 934 324 790,52
TOTAL GENERAL PASSIF		11 871 953 906,62	11 530 719 894,23

dimanche 10 mars

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2019

CENTRE DD EL BAYADH

DATE 45361.48393518524

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		1 932 075 938,69	1 764 589 201,77
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 932 075 938,69	1 764 589 201,77
Achats consommés		- 56 190 278,28	- 26 824 176,33
Services extérieures et autres consommations		- 154 617 576,78	- 167 686 015,87
II - Consommation de l'exercice		- 1 399 224 281,72	- 1 390 626 032,19
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		532 851 656,97	373 963 169,58
Charges de personnel		- 569 315 999,84	- 443 989 725,25
Impôts, taxes et versements assimilés		- 35 864 251,40	- 34 232 858,83
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 72 328 594,27	- 104 259 414,50
Autres produits opérationnels		130 737 737,31	127 182 574,09
Autres charges opérationnelles		- 7 303 605,44	- 645 099,24
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 503 543 828,65	- 513 556 190,42
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 374 471,50	13 005 001,76
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 458 559 398,98	- 478 273 128,31
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 216 541,12
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 216 541,12
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 458 559 398,98	- 478 489 669,43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		2 070 188 147,50	1 904 776 777,62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 2 528 747 546,48	- 2 383 266 447,05
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 458 559 398,98	- 478 489 669,43
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 458 559 398,98	- 478 489 669,43

dimanche 10 mars

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE DD EL BAYADH

DATE 45361.4840277778

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		1 697 153 754,68	1 743 219 779,30
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 697 153 754,68	1 743 219 779,30
Achats consommés		- 53 719 252,78	- 44 337 037,28
Services extérieures et autres consommations		- 136 076 650,35	- 130 151 549,10
II - Consommation de l'exercice		- 1 455 467 913,55	- 1 308 207 470,42
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		241 685 841,13	435 012 308,88
Charges de personnel		- 768 679 114,15	- 615 928 122,25
Impôts, taxes et versements assimilés		- 38 370 677,92	- 36 402 361,67
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 565 363 950,94	- 217 318 175,04
Autres produits opérationnels		193 798 666,02	160 595 311,39
Autres charges opérationnelles		- 20 950 455,13	- 16 081 801,41
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 678 091 926,03	- 719 681 995,11
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 969 830,46	65 398 510,47
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 068 637 835,62	- 727 088 149,70
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 068 637 835,62	- 727 088 149,70
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		1 935 723 673,20	1 969 481 241,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 3 004 361 508,82	- 2 696 569 391,18
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 068 637 835,62	- 727 088 149,70
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 068 637 835,62	- 727 088 149,70

dimanche 10 mars

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2022

CENTRE DD EL BAYADH

DATE 45361.484120370355

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2022	2021
Ventes et produits annexes		1 916 895 793,14	1 697 153 754,68
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 916 895 793,14	1 697 153 754,68
Achats consommés		- 43 875 988,71	- 53 719 252,78
Services extérieures et autres consommations		- 119 514 535,13	- 136 076 650,35
II - Consommation de l'exercice		- 1 529 082 268,61	- 1 455 467 913,55
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		387 813 524,53	241 685 841,13
Charges de personnel		- 618 425 658,38	- 768 679 114,15
Impôts, taxes et versements assimilés		- 26 737 919,00	- 38 370 677,92
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 257 350 052,85	- 565 363 950,94
Autres produits opérationnels		172 082 467,86	193 798 666,02
Autres charges opérationnelles		- 15 226 208,55	- 20 950 455,13
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 837 456 127,57	- 678 091 926,03
Reprise sur pertes de valeur et provisions		371 385 893,04	1 969 830,46
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 566 564 028,07	- 1 068 637 835,62
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 566 564 028,07	- 1 068 637 835,62
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		2 480 465 636,58	1 935 723 673,20
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 3 047 029 664,65	- 3 004 361 508,82
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 566 564 028,07	- 1 068 637 835,62
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 566 564 028,07	- 1 068 637 835,62

dimanche 10 mars

1